

نشرة المنظمة العربية لحقوق الإنسان

العددان ١٧١ - ١٧٢ يولية/حزيران - يوليو/تموز ٢٠٠٢

فى هذا العدد

فى ملف خاص يتابع العدد عرض التطورات المتلاحقة فى الشأن الفلسطينى، وعلى رأسها تأثيرات بيان الرئيس الأمريكى، والذى دعم من تصعيد إسرائيل لجرائمها بحق الشعب الفلسطينى.

وفى ذات الشأن يعرض باب التقارير رسداً للخسائر الواسعة التى وقعت جراء جريمة إسرائيل المسماة بـ"الدرع الواقى"، وتعكس رسائل القراء عمق نظرتهم لهذه التطورات، وكذا رؤيتهم لتداعيات إجراءات مكافحة الإرهاب على منظومة حقوق الإنسان.

وهى أيضاً القضية التى تناولها عن كُتب باب الوقائع والمتابعات من خلال موقف المفوضة السامية لحقوق الإنسان الناقد لقرار رافض تأسيس آلية مراقبة لهذه الإجراءات من منظور حقوق الإنسان، كما يتناول خطورة الإجراءات الأمريكية المتتالية.

ويتواصل الاهتمام بقضايا الحقوق الاقتصادية والاجتماعية فى جوانبها وثيقة الصلة بالواقع العربى، وقضايا الحقوق الفردية فى باب الشكاوى والمداخلات.

ملف العدد

(٢)..
جاء بيان الرئيس الأمريكى بشأن الشرق الأوسط مخيباً للآمال التى عقدت عليه ومكرساً لوضع إسرائيل كدولة فوق القانون.

فلسطين

(٤)..
تقرير حول الأضرار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن عملية "الدرع الواقى" الإسرائيلية بالنسبة للشعب الفلسطينى.

الإرهاب الدولى

(٧)..
تقرير الخارجية الأمريكية حول الإرهاب فى العالم يكرس رؤية أمريكية حول صلاحية تحركها فى أى جزء من العالم.

السودان

(١٠)..
تعديلات لقانون الإجراءات الجنائية فى السودان يثير انتقادات واسعة.

المنظمة العربية

(٢٥)..
المنظمة تصدر تقريرها السنوى وتطلق موقعها الجديد على الإنترنت وتبدأ فى تنفيذ برنامج الأمم المتحدة للتنمية وحقوق الإنسان.

سوريا

(١١)..
الاستمرار فى ملاحقة ناشطى حقوق الإنسان والمنتديات الثقافية فى سوريا يقوض آمال الانفراج فى علاقة الدولة بالمجتمع المدنى.

الجزائر

(١١)..
تصاعد أعمال العنف من جديد فى الجزائر تثير القلق وتهدد حالة الهدوء النسبى التى شهدتها البلاد أخيراً.

العراق

(٩)..
لازالت الولايات المتحدة تعلن عن نيتها شن عدوان على العراق بينما الشعب العراقى يعانى إنسانياً من استمرار الحصار.

اليمن

(١٩)..
خطوات إيجابية لإعادة النازحين يشوبها وقوع أعمال عنف متفرقة بين القبائل.

رسائل القواء

(١٤)..
حقوق اقتصادية

شكاوى ومداخلات

(٢١)..
أخبار المنظمات

(٢٥)..
أخبار المنظمات



الرؤية الأمريكية للتسوية

ضوء أخضر لاستمرار العدوان ... وافتتات على حقوق الشعوب

أطلق بيان الرئيس الأمريكى جورج بوش بشأن الرؤية الأمريكية للتسوية فى الشرق الأوسط يد إسرائيل فى عدوانها على الشعب الفلسطينى ومنحها الضوء الأخضر للاستمرار فى انتهاك حقوقه وكرامته، وأصاب هؤلاء الذين انتظروه طويلاً وعقدوا عليه الآمال بخيبة كبيرة، وكرس من وضع إسرائيل كدولة فوق القانون، ووضع على عاتق الجانب الفلسطينى تحت مسمى الإصلاحات العديد من الشروط المستحيلة، حتى يمكن الحديث لاحقاً عن دولة فلسطينية "مؤقتة"، قد تفقد فيما بعد إلى دولة محتملة.

الأراضى الفلسطينية والمأساة الإنسانية التى يعيشها الشعب الفلسطينى والانتهاك اليومى لحقوقه وكرامته، وتمحورت القضية حول استمرار الرئيس الفلسطينى من عدمه، وهو ما تجلى لاحقاً فى ردود الفعل العربية والدولية، حيث أكدت الحكومات العربية على تمسكها بالرئيس الفلسطينى، وأعلنت الأطراف الدولية المختلفة رفضها للاشتراط الأمريكى الذى يربط مصير شعب ببقاء رئيسه، وإن اهتمت فى الوقت نفسه بقضية الإصلاحات الداخلية، وبالمقابل تقلص اهتمامها بضرورة وقف إسرائيل لجرائمها وإنهاء احتلالها.

جريمة إسرائيلية متصلة

وتحت مظلة ودعم واشنطن المطلق تابعت إسرائيل بخطوة جديدة أسمتها بـ"الطريق الحازم" عدوانها الهادف إلى وتذ قدرة الشعب الفلسطينى على المقاومة المشروعة وكسر ارادته الهادفة للاستقلال، تحت مسميات تجفيف منابع "الإرهاب الفلسطينى"، واحتلت إسرائيل بشكل كامل مدن ومخيمات الضفة الغربية وبعضاً من مناطق قطاع غزة، ومارست أسوأ أنواع القهر وإرهاب دولة الاحتلال، وصوبت مدافعها تجاه المدنيين بما فيهم الأطفال

بالمزيد من التكتيل والتجويع والحصار، وربما ضمه إلى محور الشر.

فعلى الرغم من إقرار البيان بضرورة وجود دولتين متجاورتين وأمنيتين جنباً إلى جنب، ودعوته إلى الانسحاب الإسرائيلى لمواقع ٢٩/٩/٢٠٠٠، وضرورة التوصل إلى حل لقضيتى القدس واللاجئين، وتبنيه الاستناد إلى قرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ و ٣٣٨، ودعوته لتجميد الاستيطان وإنهاء سياسات الحصار والإغلاق ومنح الفرصة لنمو الاقتصاد الفلسطينى، لكنه كان أكثر وضوحاً ولا يكتفه أى غموض فى إدانته للمقاومة الفلسطينىة المشروعة واتهامها بالإرهاب، وفى فرضه شروطاً تفصيلية ودقيقة للغاية على الجانب الفلسطينى تحت لافتة الإصلاحات، بخلاف الوضوح التام فى اشتراطه تغيير القيادة الفلسطينىة لبذل أى جهد مطلوب لإقامة دولة فلسطينية "مؤقتة".

كما كان واضحاً فى عدم تطرقه إلى مطالبة إسرائيل بالوقف الفورى لعملياتها العسكرية، أو تحديد مدى زمنى لتنفيذ ما سترتب عليها من التزامات للانسحاب.

التراخى الدولى

وتناسى الجميع المذبحة التى ينصبها مجرم الحرب أرييل شارون ومعاونيه فى

استطاع الرئيس الأمريكى من خلاله بيانه هذا أن ينقل الاهتمام الدولى من قضية إنهاء الاحتلال ووقف العدوان والجرائم الإسرائيلية ضد الفلسطينيين إلى التركيز على إلزام السلطة الفلسطينىة بإجراء إصلاحات داخلية مستحيلة فى ظل الاحتلال، وأثار الجدل حول بقاء الرئيس ياسر عرفات أو رحيله.

وأفسح بالتالى المجال أمام إسرائيل لمواصلة جرائمها وانتهاكاتها لحقوق الشعب الفلسطينى، وكرس من الرؤية الإسرائيلىة لنقل التفاوض من خانة آليات ووسائل التنفيذ إلى التفاوض على الحقوق ذاتها لإجبار الفلسطينيين على التنازل عن أراضيهم وعن إقامة دولتهم كاملة السيادة.

منهج ما بعد ١١ سبتمبر

واصلت واشنطن فى هذا البيان اعتمادها لمبدأ "من ليس معنا فهو ضدنا"، وافتقد لأقل معايير الديمقراطية، ومثل امتداداً لسياسة الكيل بمكيالين، فدمغ المقاومة المشروعة بالإرهاب، وجعل من الاحتلال والاجتياح والاعتقال وإرهاب دولة الاحتلال دفاعاً إسرائيلىاً مشروعاً عن النفس، ووضع الشعب الفلسطينى أمام أحد خيارين، إما تغيير قيادته السياسية رغم ارادته، أو معاقبته

مع الأسف جاء بياناً منحازاً للرؤية الاسرائيلية، وخالياً من أى خطة عمل أو آلية للتنفيذ، ولا يلبي المطالب الملحة للشعب الفلسطيني بالوقف الفوري للعدوان أو الانسحاب، أو الحقوق الثابتة وغير القابلة للتصرف، مثل قضية عودة اللاجئين التي طرحت في إطار إنساني لا حقوقي، وطالب الفلسطينيون دون الاسرائيليون بإجراءات فورية محددة".

وقال البيان أنه "تحت لافتة برامة عن هدف إقامة دولة فلسطينية على الأراضي التي احتلت في العام ١٩٦٧ وتسوية وفق إملاءات تبدأ بانتهاك حقوق الشعب الفلسطيني في اختيار قيادته السياسية دون تدخل أجنبي، ويمر بشروط تعجيزية عن إصلاح مالي وإداري وشفافية لا تتوافر لأكثر البلدان تقدماً، وإصلاحاً أمنياً لا يخدم سوى شروط إسرائيل في الأمن، وإصلاحاً قضائياً يركز على عقاب المشتبه في انتهاكهم أمن إسرائيل وليس عدالة المحاكمات، كما يدعو إلى إصلاحات سياسية بانتخابات بلدية وتشريعية ورئاسية يستحيل تنفيذها في ظل الاحتلال، والذي يمكن أن يحسم مسبقاً نتائجها عبر الاغتيالات والاعتقالات".

وأكدت المنظمة على معارضتها "لكافة الاملاءات الأمريكية والإسرائيلية، وتأييدها الكامل لمطالب المؤسسات الوطنية والرأى العام الفلسطيني في الإصلاح وفقاً لمصالحه، ودعماً لوحده الوطنية وتعزيز نضاله لاستعادة أراضي المحتلة، وإعمال حقوقه المشروعة والثابتة وغير القابلة للتصرف".

الأمريكي، ورفضت فصائل المقاومة الفلسطينية البيان بشكل قاطع، وأعلنت إصرارها على المضي قدماً في المقاومة لإجبار الاحتلال على الانسحاب، والتفت مواقف بعض الفصائل مع مواقف المتقنين ومنظمات المجتمع المدني، التي رفضت البيان الأمريكي، وألحت على مطلب تكوين قيادة طوارئ جماعية فلسطينية لإدارة الأزمة التي يعيشها الشعب الفلسطيني، وإجراء عدد من الإصلاحات البنوية في السلطة الوطنية تتجاوز تحديد شخص الرئيس، شريطة أن تكون نابعة من الواقع الفلسطيني وتلبي طموحات الشعب الفلسطيني لا المطالب الإسرائيلية.

موقف المنظمة

وإزاء الاقتات الأمريكي على حقوق الشعوب، والذي يتجاوز دور واشنطن كأحد رعاة عملية التسوية السلمية، لا طرفاً فيها، وإزاء ما يتضمنه البيان الأمريكي من تأثيرات خطيرة على حقوق الشعب الفلسطيني الثابتة وغير القابلة للتصرف، أصدرت المنظمة العربية لحقوق الإنسان بياناً، انتقدت فيه "الرؤية المنحازة لإسرائيل، خاصة مع تزامنه وإعادة إسرائيل احتلال المدن الفلسطينية مجدداً في إطار ما أسمته خطة الطريق الحازم، مكررة جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبتها على نطاق واسع خلال عملياتها الأخيرة -الدرع الواقي-، وقال البيان أن تزامن شن هذا العدوان مع البيان الأمريكي الصادر عقب اتصالات مكثفة مع القادة العرب والساسة الدوليين لإطلاق مبادرة سلام جديدة، لكنه

والنساء على السواء، وواصلت عمليات اغتيال قادة الانتفاضة الميدانيين، واجتياح الأحياء وأسر من تشببه في مشاركتهم في عمليات المقاومة بما فيهم رجال الشرطة والأمن الفلسطيني، وفرضت حظر التجوال الشامل على المدن والبلدات الفلسطينية، وتابعت إنجاز جريمتها في تدمير ما تبقى من البنى التحتية والخدمات الأساسية النادرة في المدن الفلسطينية.

كما واصلت احتجازها للأسرى ورفضها الإفراج عنهم والاعتراف بحقوقهم المرحية بمقتضى اتفاقات جنيف، وبدأت تبحث علانية معاقبة أهالي الاستشهاديين بإبعادهم إلى خارج أراضيهم، بل ومضت باتجاه إلغاء مكاتب الارتباط الأمنى مع السلطة الوطنية، فى خطوة تقطع بنيتها فى إعادة الإدارة المدنية للاحتلال فى المناطق الفلسطينية، والقضاء على ما تبقى من مظاهر سلطة الحكم الذاتى، بعدما عملت على إثبات عجزها عن الوفاء بحماية شعبها، أو تنفيذ ما ورد بالتفاهات الأمنية المرحية أمريكياً لحماية ما يسمى "أمن إسرائيل" عبر التورط فى حرب أهلية فلسطينية بين السلطة وفصائل المقاومة وبغرض تكريس الاحتلال.

موقف الشعب الفلسطيني

فى هذا السياق، كان طبيعياً أن يعلن الشعب الفلسطيني رفضه القاطع للبيان الأمريكى، باعتباره شكلاً من أشكال التدخل السافر فى الشؤون الداخلية الفلسطينية، وتمسكت بعض التظاهرات الفلسطينية الغاضبة باستمرار الرئيس ياسر عرفات والاحتجاج على الموقف

الدرع الواقي .. الأضرار

الاقتصادية والاجتماعية للعدوان

الإسرائيلي

أصدر مركز غزة للحقوق والقانون خلال شهر يونيو/حزيران تقريراً حول عملية الدرع الواقي وما ترتب عليها من أضرار واسعة النطاق في جميع القطاعات الفلسطينية الصناعية، والزراعية، والتعليمية، والتنمية، بالإضافة إلى الخسائر الفادحة في الأرواح البشرية، ووثق التقرير سقوط ٣٩٥ شهيداً حتى لحظة صدوره، مشيراً لأن مصير المئات لا يزال مجهولاً، وآخرين أخفت قوات الاحتلال جثثهم في مقابر جماعية، في محاولة للتعتيم على جرائم حربها وجرائمها ضد الإنسانية.

أولاً : خسائر قطاع الصناعة

* قدرت خسائر قطاع الصناعة خلال الفترة من ٢٨ / ٩ / ٢٠٠١، وحتى ١٩ / ٥ / ٢٠٠٢ بحوالي ٢٨٠ مليون دولار.

* توقفت حركة التجارة الداخلية من وإلى المدن الفلسطينية.

* توقفت حركة الصادرات إلى البلدان العربية نتيجة لمنع وصول المواد الخام واحتجازها في الموانئ.

ثانياً : قطاع الزراعة

* تجريف آلاف الهكتارات واقتلاع آلاف الأشجار.

* تدمير ١٥١ بئراً من آبار المياه.

* مصادرة آلاف الدونمات الزراعية وإضافتها للمستوطنات.

ثالثاً : قطاع التموين

* قدرت خسائر قطاع التموين بعشرات الآلاف من الدولارات نتيجة لتحطيم

وإتلاف مبان ومؤسسات وأجهزة حاسب آلي وماكينات تصوير.

* استولي جنود الاحتلال على كميات من الذهب كانت محفوظة للفحص في مكاتب فرعية تابعة لوزارة التموين.

رابعاً : قطاع التعليم

* بلغ عدد الشهداء من الطلبة والمعلمين والإداريين في الفترة من ٢٩/٣/٢٠٠٢ وحتى ٢٩/٥/٢٠٠٢ حوالي ٣٠ شهيداً من بينهم ٢٤ طالباً و٩ معلمين وإداريين.

* إغلاق الجامعات والمعاهد والكلليات والمدارس طوال فترة الاحتلال لمدرن الضفة.

* تعطيل عمل المدارس والمعاهد الثانوية والإعدادية والابتدائية ومن ضمنها مدارس تابعة لوكالة الغوث الدولية.

* تحويل ٢٥ مؤسسة تربوية وتعليمية إلى مواقع عسكرية واستخباراتية لتجميع المعتقلين الفلسطينيين واستجوابهم.

* تدمير عدد من المراكز التربوية والعلمية من ضمنهم مراكز خاصة بالمكفوفين.

* تدمير حوالي ٤٠ حاسوب آلي ومصادرة وثائق وملفات وإحصاءات لوزارة التعليم.

* إغلاق سبع مدارس وتخريب محتويات ٤٧ مؤسسة تربوية وتعليمية.

* اعتقال ١٥٣ طالباً و ٥٩ معلماً وإدارياً في الضفة الغربية فقط.

خامساً : قطاع السياحة

* قدرت خسائر هذا القطاع بحوالي ٥٠ مليون دولار.

* تدمير جزئي لثلاث فنادق في رام الله، وبيت لحم.

* توقف السياحة الدينية نتيجة لاحتلال مدينة بيت لحم.

* قصف عدة أماكن تاريخية في حي القصبة بمدينة نابلس.

* تدمير متحف يضم آثار نادرة في مدينة بيت لحم.

سادساً : وزارة العدل

* تعطيل عمل المحاكم الفلسطينية.

* تدمير وسرقة أجهزة الحاسب والطابعات وماكينات التصوير.

* فقدان مبالغ مالية كانت موجودة لدى مكاتب النيابة العامة.

* تدمير المعمل الجنائي التابع لوزارة العدل والذي تقدر تكلفته بحوالي ٢,٥ مليون دولار.

* تدمير جزئي لعدة مبان ومنشآت تابعة لوزارة العدل الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

سابعاً : المعتقلون الفلسطينيون

* تم اعتقال ما يزيد عن خمسة آلاف معتقل منذ بدء عملية الدرع الواقي، يعيشون في ظروف بالغة الصعوبة.

* افتتاح عدد من مراكز التوقيف والاعتقال.

* حظرت سلطات الاحتلال الزيارات العائلية إلى السجون وعدم السماح للمحامين والمؤسسات الحقوقية والإنسانية بزيارة المعتقلين.

* أصرت سلطات الاحتلال على عدم إيضاح أعداد وأسماء المعتقلين.

ثامناً : دور العبادة والمقدسات الدينية

* حاصرت قوات الاحتلال كنيسة المهد لمدة ٣٩ يوماً ومنعت وصول المواد التموينية والمياه إليها.

* إحراق بعض المباني التابعة للكنيسة

تقارير عربية ودولية

١- بالنسبة للإعلاميين وأجهزتهم فمن الضروري حصولهم على برامج مسبقة للتوعية بمفاهيم ومعايير حقوق الإنسان، والتدريب عليها خلال ممارسة عملهم مع وضع خطط لمتابعة تغطية مشاكل هذه الحقوق وتبادل الآراء والمعلومات مع منظمات حقوق الإنسان. وضرورة تأكيد مصادقية وكفاءة أجهزة الإعلام من خلال مراعاة معايير حقوق الإنسان في سياسات التعيين بها مثل معايير العنصر والجنس، والتدريب على مواجهة مخاطر المهنة والبيئة وتوفير المعدات التكنولوجية المناسبة، وتحديث المعلومات وإعداد برامج للتنظيم والنقد الذاتي المستقل.

٢- يجب على الحكومات الالتزام بعدم ممارسة أى شكل من التدخل الرسمى ضد الصحفيين وتذليل جميع العوائق أمام حرية الإعلام. وحتى في حالة التمويل الحكومي لأجهزة الإعلام، يجب وضع ضمانات لعدم التدخل السياسى فى عمل المحررين وكفالة حرية تدفق المعلومات وحق الصحفيين فى الحماية من الإجراءات القانونية التعسفية وحماية مصادر معلوماتهم.

٣- وفى سبيل تعميق التفهم المتبادل للدور الحيوى والمتميز لكل من أجهزة الإعلام ومنظمات حقوق الإنسان فى بناء مجتمع مفتوح، يجب على هذه المنظمات الاهتمام بعمل أجهزة الإعلام وإدارة حوار وتعاون متبادل لإيجاد ظروف مواتية للعمل الإعلامى وتوفير معلومات موثوق بها لتغطية مشاكل حقوق الإنسان. مع تبنى واقتراح إجراءات لدعم هذا التفهم والتعاون.

الانحياز. رغم كونها لغة للعلاقات الدولية.

٢- الإخفاق فى تحديد طبيعة الانتهاكات وأساسها. حيث تفترض ديمقراطيات دول الشمال أن الانتهاكات تقع غالباً فى الخارج فى حين يتناول بعض أجهزة الإعلام بعض مشاكل حقوق اللاجئين والعنصرية واستغلال الأطفال، دون ربط هذه الوقائع بمضمون حقوق الإنسان ومعاييرها.

٣- النظرة الضيقة لمفهوم حقوق الإنسان والقائمة على التركيز على الحقوق السياسية والمدنية وإغفال الاهتمام بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٤- التباين فى طبيعة التوجه المفترض فى تقارير حقوق الإنسان، حيث يرى معظم صحفيي الجنوب الالتزام بتوجه إنسانى فى تناولها، بينما يقتنع آخرون بانحسار دورهم فى التقديم الموضوعى للحقائق. وهو فى حد ذاته موقف أيديولوجي، حيث لا تعارض بين التقرير الملزم والتقرير الموضوعى.

٥- المنافسة الشرسة حول مساحة النشر المتاحة خاصة المساحة الحيوية والافتتاحية، فضلاً عن الحرص على تقديم صور درامية وتغطية مثيرة تغطى على المعالجات الموضوعية مما يؤجل معالجة مسائل حقوق الإنسان ويفرض النمطية فى المعالجة والتغطية.

٦- اختلاف التوجه والأهداف بين منظمات حقوق الإنسان التى تعتبر عملها هو الدعوة لتطوير حقوق الإنسان، وبين أجهزة الإعلام التى تعتبر وسيلة معقدة للاتصال وشريك فى العملية السياسية. ولتحقيق تغطية أكثر كفاءة وشمولاً ومصادقية قدم التقرير التوصيات التالية:-

من جراء القذائف والأعيرة النارية.

* تدمير جزئي لكنيسة المارمري والقديس فيليبس.

* إحراق جزء من مسجد عمرو بن الخطاب في مدينة لحم ومسجد الخضرة التاريخي، ومسجد مصعب بن عميرة ومسجد مخيم العين في مدينة نابلس، ومسجدي الخلافة وعلى بن أبي طالب في قلقيلية.

* إغلاق المسجد الإبراهيمي في الخليل لمدة ثلاثة أسابيع.

* منع المصلين من الوصول إلى دور العبادة.

الصحافة والإعلام

وتحدى متابعة حقوق الإنسان

أصدر المجلس العالمى لسياسات حقوق الإنسان بجنيف تقريراً بعنوان "الصحافة والإعلام وتحدى متابعة حقوق الإنسان". وهو محصلة بحث أجرى على مدى عامين وتضمن مقابلات مع العديد من فئات الإعلاميين فى العديد من مراكز الإعلام الدولية والقومية والمحلية. والذين أسهموا فى تقييم انعكاسات التحولات الحديثة فى صناعة الإعلام والقيود والعوائق التى تحكم كفاءة تقارير حقوق الإنسان. ويخلص التقرير إلى أبرز هذه القيود والعوائق فيما يلى:-

١- القصور الخطير فى المعلومات حول حقوق الإنسان وآلياتها والفرق بين القانون الدولى الإنسانى وقانون الحرب مما يؤدى إلى قصر التقارير الصحفية على متابعة النزاع فقط والتخوف مما قد يشكله تناول حقوق الإنسان من شبهة

مارى روبنسون تأسف لعدم صدور قرار بإنشاء آلية لمراقبة إجراءات مقاومة الإرهاب من منظور احترام حقوق الإنسان

صرحت مارى روبنسون المفوضة السامية لحقوق الإنسان بأنها تلقت العديد من الرسائل من كافة أنحاء العالم تلتفت انتباهها إلى الإجراءات التعسفية المقيدة للحريات بحجة مكافحة الإرهاب. وأوضحت ضرورة قيام الدول المختلفة بمراعاة المعايير الدولية لحقوق الإنسان عند وضع سياساتها لمكافحة الإرهاب، وأبدت أسفها لعدم وجود مؤسسات دولية قادرة على تقييم الإجراءات التى تتخذها الدول لمكافحة الإرهاب، ومدى تمشى هذه الإجراءات مع المعايير الدولية. ووصفت مارى روبنسون لجنة مقاومة الإرهاب التى قررها مجلس الأمن فى العام الماضى بأنها تفتقر للتفويض اللازم لمراقبة انتهاكات حقوق الإنسان.

أضافت المفوضة السامية أن مصدر القلق الآن هو قيام دول ديمقراطية بتخطى الحدود المقبولة وفقاً للمعايير الدولية، مما أعطى المثال السيئ وسمح للأنظمة غير الديمقراطية بالاعتقاد بأنها منحت الضوء الأخضر لاتخاذ سياسات تعسفية وقمعية، معتقدة بأن هذه السياسات سوف يتم تجاهلها من المجتمع الدولى.

وحددت مارى روبنسون بعض الدول التى اتخذت إجراءات تتعارض مع حقوق الإنسان الأساسية، فذكرت الولايات المتحدة وبريطانيا وكندا وألمانيا ومصر وروسيا وأوزباكستان، وعددت هذه الإجراءات ومنها الاعتقال لغير مواطنى الدولة

ووضع قيود جديدة على الهجرة وفرض الرقابة الإلكترونية بدون إذن المحاكم وترحيل الأجانب ومراقبة المراسلات بين المسجونين ومحاميهم، الأمر الذى ينتهك الخصوصية الشخصية والمحاكمة العادلة والحق فى اللجوء السياسى والحق فى المشاركة وحرية الرأى والتعبير والحق فى التجمعات السلمية.

كما أشارت المفوضة السامية إلى منلخ النقاش المسموم الدائر الآن فى أوروبا والذى أخذ شكل عنصرى بالنسبة لمواضيع خاصة بإقامة الأجانب والمواطنين من أصل أجنبى.

ومن المعروف أن المفوضة السامية كانت قد عرضت على الدورة ٥٨ للجنة حقوق الإنسان فى أبريل/نيسان ٢٠٠٢ اقتراحاً بإنشاء آلية دولية لمراقبة الإجراءات والسياسات المتخذة لمكافحة الإرهاب ومدى تمشيها مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وكان الأستاذ محمد فائق الأمين العام للمنظمة قد أيد هذا الاقتراح فى كلمته أمام اللجنة، وقد قدمت المكسيك وعدد من الدول الأوروبية اقتراحاً لإنشاء هذه الآلية، إلا أن عدة دول ومنها الولايات المتحدة والهند وباكستان والجزائر والمملكة السعودية قدمت عدة تعديلات على مشروع القرار المقدم للجنة حقوق الإنسان، أفرغ الاقتراح من مضمونه الأساسى، الأمر الذى أدى إلى قيام مقدمى المشروع بسحب، وقررت لجنة حقوق الإنسان عدم اتخاذ أى قرارات بديلة.

وكان كوفى عنان أمين عام الأمم المتحدة قد صرح فى مايو/أيار ٢٠٠٢ أن عدة دول اتخذت إجراءات لمكافحة الإرهاب أدت إلى فرض قيود على

الحقوق الأساسية، الأمر الذى يعرض الإنسانية لمخاطر عديدة.

وكانت العديد من منظمات حقوق الإنسان الدولية قد أدانت الإجراءات التى اتخذتها الولايات المتحدة وعدة دول لمكافحة الإرهاب باعتبار أنها انتهكت المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وركزت هذه المنظمات على اعتقال حوالى ألف شخص من أصل شرق أوسطى أو من المسلمين فى الولايات المتحدة دون توجيه اتهامات محددة أو تقديمهم للمحاكمة، كما ركزت على قيام دول أخرى باتخاذ سياسات تعسفية تجاه المعارضة السياسية بحجة مكافحة الإرهاب.

والملاحظ أن عدد من المنظمات غير الحكومية الأمريكية انتقدت قرارات الحكومة الأمريكية بإنشاء محاكم عسكرية وعدم تطبيق اتفاقيات جنيف الخاصة بأسرى الحرب وسوء معاملتها للأسرى فى قاعدة جوانتانامو فى كوبا، بالإضافة إلى عدم السماح للمحامين المدافعين عن الأجانب المعتقلين فى أمريكا بالإطلاع على وثائق التحقيق الذى جرى معهم.

والمنظمة العربية لحقوق الإنسان التى أعلنت رفضها للإرهاب ورفضها فى نفس الوقت للإجراءات التى تنتهك المعايير الدولية لحقوق الإنسان بحجة مقاومة الإرهاب، فإنها تؤيد ضرورة إيجاد آلية دولية لمراقبة هذه الإجراءات من منظور حقوق الإنسان. وتطالب بضرورة التصدى لمحاولات إسرائيل استغلال المناخ الذى أطلقته الحملة الدولية لمكافحة الإرهاب للتكيد والاعتداء على الشعب الفلسطينى ووصم حركة المقاومة للاحتلال الإسرائيلى بأنها جزء من الإرهاب الدولى

وقائع ومتابعات

واشنطن وحقوق الإنسان ...

من يحاسب من ؟!

أصدرت وزارة الخارجية الأمريكية فى ٢١ مايو/أيار تقريرها السنوى حول "الإرهاب فى العالم"، عرض للتحركات والجهود التى تبذلها الإدارة الأمريكية داخلياً ودولياً للقضاء على الظاهرة من النواحي الدبلوماسية والتشريعية والإجرائية، وكذا الناحيتين العسكرية والاقتصادية اللتين برزتا بقوة عقب وقوع أحداث ١١ سبتمبر/أيلول الماضية.

ويعتبر هذا التقرير أحد ثلاثة تقارير رئيسة تصدر سنوياً عن وزارة الخارجية الأمريكية، وتشمل كذلك حقوق الإنسان فى العالم، والحريات الدينية فى العالم، وتتركز أهمية التقرير فيما يعكسه من وقائع وممارسات تحركت فيها الإدارة الأمريكية، والرؤية التى تتحرك فى إطارها مستقبلاً، وما سيكون لها من تأثير متوقع لدى المراقبين السياسيين والحقوقيين على التطورات السياسية الدولية ومنظومة الضمانات الدولية لحقوق الإنسان، والتى كانت الأشد تأثراً بالإجراءات الأمريكية.

هذا التقرير ...

ويعكس التقرير عبر محاوره المختلفة، حجم الدعم الدولى المقدم من حكومات العشرات من الدول إلى الإجراءات الأمريكية المتخذة، وبالتالي حجم التأثير الذى تلحقه هذه الإجراءات بأوضاع حقوق الإنسان، حيث يشير التقرير إلى التعاون الواسع بين الدول فى مجالات الاستخبارات وتبادل المعلومات وتنسيق الإجراءات، وهو التعاون الذى يشمل أغلبية دول العالم باستثناءات محدودة.

كما يذكر التقرير أن ١٣٦ دولة قدمت للولايات المتحدة مساعدات عسكرية كبيرة، تنوعت بين منح مراكز عسكرية وتقديم تسهيلات متنوعة ومساعدات طوارئ، وأشار التقرير بصفة خاصة إلى التعاون المقدم من دول الاتحاد الأوروبى وحلف شمال الأطلسى "ناتو" ومنظمة الدول الأمريكية ومجموعة الثمانية الكبار الاقتصادية "G8".

ويشير التقرير إلى القدرة الهائلة للولايات المتحدة فى فرض إرادتها لتجميد الودائع والأموال الخاصة بالجماعات والأفراد الذين تتهمهم بممارسة الإرهاب وتمويله، وإلى التعاون والاستجابة الدولية الواسعة فى هذا الشأن.

الرؤية المموجة ...

وينوه التقرير بالدور الذى لعبته الخارجية الأمريكية فى مواجهة الانتقادات الموجهة لسياسات الإدارة الأمريكية، وهى الانتقادات التى يصفها التقرير "بالمشوهة".

وتؤكد صفحات التقرير من جديد على استمرار واشنطن فى سياستها الهادفة إلى تصنيف دول العام بين أخيار وأشرار، مشيراً من جديد إلى محور الشر وبلدان يصفها بأنها راعية للإرهاب، ومنظمات وحركات تحرر وطنى تبقى فى التحليل الأمريكى النهائى منظمات إرهابية.

ويواصل التقرير إدراج كل من العراق وسوريا وليبيا والسودان وإيران وكوبا وكوريا الشمالية بين الدول الراحية للإرهاب، وإن كان أقل حدة فيما تعلق بليليا والسودان منوهاً بتجاوبهما مع الطلبات الأمريكية، وذلك على الرغم من إشارته إلى أن البلدان العربية فيما عدا العراق قد تعاونت جميعها بشكل جيد مع

الإجراءات الأمريكية، وخلط التقرير بشكل واضح بين الموقف من التسليح والعلاقة بالإرهاب بغرض الاستمرار فى توسيع قائمة الدول المستهدفة.

ولم يخلو التقرير من إدراج المنظمات الفلسطينية واللبنانية التى تقاوم الاحتلال الإسرائيلى على القائمة الأمريكية للمنظمات الإرهابية، فى وقت تزامن مع مزاعم أمريكية حول عقد اجتماع بين حزب الله وخلايا تنظيم القاعدة فى لبنان.

ويسجل التقرير نجاح أجهزة الأمن الأمريكية داخلياً وخارجياً فى تفكيك بنية خلايا إرهابية داخل وخارج الأراضى الأمريكية، عبر الاعتقالات الواسعة التى وقعت عقب أحداث ١١ سبتمبر/أيلول، من دون الإشارة إلى المخالفات الصارخة التى قامت بها الأجهزة الأمريكية ضد المواطنين والمقيمين العرب والمسلمين فى الولايات المتحدة، بل ويشيد التقرير بالقانون الصادر عن الكونجرس فى ٢٦ أكتوبر/تشرين أول الماضى والذى يمنح أجهزة الأمن صلاحيات تمس بالحقوق التى كفلها الدستور الأمريكى ذاته للمواطنين والأشخاص، والتى يقع التزام صيانتها على كاهل الإدارة الأمريكية.

أخطار واضحة ...

ويحدد التقرير أربعة معالم للسياسة الأمريكية لمكافحة الإرهاب، تشمل عدم مساومة الإرهابيين فى جميع الأحوال، وبذل أية جهود تلزم لاعتقال الإرهابيين، وعزل الدول المتهمه برعايتها للإرهاب، ودعم وسائل مكافحة الإرهاب فى الدول الصديقة.

ويسعى التقرير إلى تكريس التعريف الأمريكى للإرهاب فى ظل استمرار عدم

وقائع ومتابعات

وبينما لا تزال الأطراف الدولية تعلق آمالاً على إدارة واشنطن لعملية تسوية في الشرق الأوسط، يتابع الرئيس الأمريكي توجيه الانتقادات إلى السلطة الفلسطينية ورئيسها، معلناً أن بيانه بشأن الحل في الشرق الأوسط سيرتبط في تطبيقه "بما تتخذه السلطة من إصلاحات" تقبل بها واشنطن وتل أبيب.

ولا تقبل الولايات المتحدة في كل ذلك بالدعوات الموجهة إليها لوقف تدخلها في الشؤون الداخلية للدول والافتئات على حقوق الشعوب في اختيار نظم حكمها.

وضحية سائغة ...

في حين يبقى العرب والمسلمون الضحية الأقرب منالاً لمواقف وإجراءات الإدارة الأمريكية العنصرية، فبالرغم من إعلاناتها المتكررة التزامها بحماية مواطنيها من الاعتداءات العنصرية التي تقع على العرب والمسلمين منهم، فإنها تواصل التصريحات العدائية للدين الإسلامي الحنيف على لسان مسؤوليها، ولا تزال ترفض الإفصاح عن هوية المحتجزين لديها، فضلاً عن إصرارها على الاحتفاظ بالأسرى العرب الأفغان في جوانتنامو في ظروف مهينة وقاسية، بل واتخذت الإدارة مؤخراً عدداً من التدابير التمييزية والتي شملت ترحيل الآلاف من المقيمين العرب والمسلمين، وتوثيق بصمات قرابة مائة ألف منهم، وإصدار التعليمات لمنافذ السفر بتفتيش الزائرين القادمين من اليمن بشكل دقيق، ومنح وزير العدل "جون أشكروفت" أجهزة الأمن والاستخبارات حقوق المراقبة والتنصت على التجمعات العربية والمسلمة داخل الولايات المتحدة ومتابعة أموالها.

موقفها من الصراع العربي الإسرائيلي وغضها الطرف عن جرائم الاحتلال الإسرائيلي بحق المدنيين الفلسطينيين، وتقديمها الدعم والحماية لإسرائيل في مختلف الظروف، من دون اعتبار لعدم مشروعية الاحتلال، أو لقرارات مجلس الأمن والأمم المتحدة المختلفة.

وعنصرية صارخة ...

وفي ضوء ذلك، كان بديهياً أن يبدأ عدد من نواب الكونجرس الموالين لإسرائيل في إعداد مشروع قانون جديد بعنوان "مسؤولية سوريا"، يقود حملة جمع التوقيعات عليه ريتشارد أرمي زعيم الأغلبية الجمهورية في مجلس النواب، والذي كان يطالب في الأول من مايو/أيار بطرد جميع الفلسطينيين إلى خارج أراضيهم.

وقد تضمن مشروع القانون اعتبار سوريا مسؤولة عن جميع عمليات حزب الله والمنظمات الفلسطينية التي تحتفظ بمقرات لها في دمشق، ووضع اسمها بشكل دائم على قائمة الدول الراحية للإرهاب، وبتهمها المشروع كذلك بالسعي للحصول على أسلحة دمار شامل وصواريخ باليستية، والحصول على نفط عراقي بشكل مخالف لقرارات الأمم المتحدة.

في ذات الوقت، لا تزال الإدارة الأمريكية تلوح علناً برغبتها في إطاحة الحكومة العراقية، بل ولم تنفي ما أوردته الصحف الأمريكية بشأن قرار الرئيس الأمريكي بتفويض وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية في القيام بعمليات خاصة للقبض على الرئيس العراقي أو قتله.

الاتفاق دولياً على تعريف واضح، يربط من دون تحديد تهمة الإرهاب بالدوافع السياسية واستهداف الأغراض غير العسكرية والسعي للتأثير على المجتمعات، ويحدد تدويل الإرهاب بتجاوزه لحدود أكثر من دولة، ويقرر تصنيف الجماعات بتهمة الإرهاب إذا كانت تمارسه الجماعة كلها أو بعضها، وبالتالي يعتبر التقرير أن كافة أشكال الإرهاب الدولي لها تأثير مباشر على المصالح الأمريكية ويجب مكافئتها، بما يعطى الولايات المتحدة صلاحية التحرك في أي جزء من العالم.

وكعادته تجاهل التقرير تماماً وضع أية خطوط فاصلة بين الجماعات الإرهابية وحركات التحرر الوطني التي يقر لها القانون الدولي الحق في مقاومة الاحتلال.

وبعد أيام معدودة من إعلان التقرير، حدد دونالد رامسفيلد وزير الدفاع الأمريكي استراتيجية الولايات المتحدة في مكافحة الإرهاب، وشملت الأهداف والأولويات كالعادة العمل خارج حدود الولايات المتحدة من خلال ما سمي بتأمين القدرة على مد القوة وإدامتها في مسارح العمل العالمية البعيدة، وحرمان أعداء الولايات المتحدة من المأوى والملجأ في أي مكان، والاحتفاظ بالسيطرة على الفضاء وحماية القدرات الفضائية الأمريكية، وأكد رامسفيلد على تبنى الولايات المتحدة لمفهوم الحرب الشاملة.

وقد أثبتت التجربة التي عاشها العالم، حتى قبل وقوع أحداث ١١ سبتمبر/أيلول أن أداء الولايات المتحدة وتوجهاتها السياسية الخارجية يرتبط في جزء كبير منه بمصالحها الأمنية التي تعتبرها مصالحةً استراتيجية لها، ولعل خير دليل على ذلك

وقائع ومتابعات

العراق. كذلك سقط صاروخ على الطريق العام بين مدينتي العمارة والكحلاء يوم ٢٢ يونيو/حزيران أدى إلى إصابة فتاة بجروح، فضلاً عن إلحاق أضرار في أنابيب النفط.

والجدير بالذكر أن العراق قد أرسل مذكرة احتجاج إلى الأمين العام للأمم المتحدة، مندداً باستمرار استهداف طائرات التحالف للمدنيين وأذيتهم واستهداف مصادر غذائهم المحلي لتكتمل حلقة الحصار الاقتصادي حيث قامت طائرات التحالف بحرق مساحات كبيرة من المزارع في محافظة نينوي شمال العراق حيث أُلقت في ٢٨ مايو/أيار مشاعل حرارية على مزارع الشعير في المحافظة مما أدى إلى حرق مساحات كبيرة من تلك المزارع شملت ١٦٢٠ دونم في الحمدانية، و ٤٠٠ دونم في حمام العليل.

وفيما يخص علاقة العراق بالأمم المتحدة أكد كلاً من الطرفين على أن أسلوب تسعير النفط العراقي الذي فرضته كلاً من الولايات المتحدة وبريطانيا قد أدى إلى تخفيض صادرات النفط العراقية بمقدار الربع حيث كانت لجنة العقوبات حتى أكتوبر/تشرين الماضي توافق على تسعيرة النفط في بداية كل شهر وتترك للعراق حرية زيادة أي مبلغ إلا أن الولايات المتحدة وبريطانيا تمكنت من فرض مبدأ التسعير للنفط العراقي في نهاية كل شهر لمنعها من الاستفادة من تقلبات السوق لفرض رسم إضافي، وقد انخفضت واردات النفط العراقي في الأسبوع الأول من يونيو/حزيران الجاري إلى أدنى مستوى لها في الستة شهور الأخيرة لتصبح ١٠٠ ألف برميل يومياً (في

المراقب استشفاف توجهات واستراتيجيات أخرى تتعدى مزاعم القضاء على نظام صدام حسين و"القضاء على بذور الإرهاب"، ويشير إلى مخططات وثيقة الصلة بين ما يحدث في الأراضي الفلسطينية المحتلة من جرائم حرب وإبادة وتهجير وبين الدعوة إلى ضرب العراق. وهي الصلة التي أكدت خطابات الرئيس الأمريكي في أكثر من مناسبة والتي دائماً ما تقرن بين ما يحدث هناك وبين تأجيل ضرب العراق، أو ربط إعلان الدولة الفلسطينية بضرب العراق.

والذي يؤكد هذه المخططات هو الاتصالات الأمريكية المكثفة مع المعارضة العراقية في الخارج، وحشد الولايات المتحدة لقواتها في مياه الخليج وتركيا، بالإضافة إلى زيادة الاحتياطي الاستراتيجي الأمريكي تحسباً لتوقف ضخ النفط العراقي قبل أو أثناء ضربه عسكري.

وعلى صعيد آخر واصلت طائرات التحالف الأمريكية-البريطانية شن غاراتها على مناطق الحظر الجوي غير المشروع شمال وجنوب العراق، والتي وصلت إلى ١٤٦٩٣ طلعة جوية مسلحة منذ عملية "تغلب الصحراء" في ديسمبر/كانون أول ١٩٩٨. وكان آخرها يوم ٢٠ يونيو/حزيران والتي أسفرت عن مقتل أربعة مواطنين عراقيين، وإصابة عشرة آخرين، بعد الغارة التي شنتها قوات التحالف على منشآت مدنية في محافظة ميسان جنوب العراق، كذلك أفاد بيان عراقي صدر يوم ١٩ يونيو/حزيران عن إصابة مواطن من جراء غارة أخرى على منشآت للخدمات وأخرى مدنية في شمال

وسط كل هذه السياسات والتدابير التي تمارسها الولايات المتحدة بمخالفة قواعد وأعراف القانون الدولي الإنساني والشرعة الدولية لحقوق الإنسان، يصبح من العسير أن تترك الأسرة الإنسانية المجال مفتوحاً أمام الإدارة الأمريكية لتمارس دور المحقق والقاضي والجلاد في الوقت نفسه، وتواصل افتئاتها على حقوق الدول والشعوب بما يخالف جوهر العدالة الدولية ويهدر ما حققته البشرية من إنجازات وقيم نبيلة.

وتعتقد المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن يقين أن سيادة قانون القوة في عالمنا هذا، سوف يقود إلى ضرر البشرية، ويضع جميع الأمم على منحنى الخطر، بدءاً بالأمة الأمريكية ذاتها.

العراق

استمرار التهديدات الأمريكية

بغزو العراق

لا يزال الخطاب الأمريكي السياسي يشن حملته الداعية إلى ضرورة إسقاط النظام العراقي وإحلال نظام ديمقراطي بدلاً منه بزعم إن "نظام صدام حسين" لا يزال يمثل خطراً على مصالح وأمن الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى دول الجوار، بإدعاء استمرار امتلاكه لأسلحة الدمار الشامل والغاز السام والأسلحة البيولوجية وسعيه إلى امتلاك السلاح النووي، وترواحت التكهانات حول توجيه ضربة عسكرية له، أو القضاء على الرئيس العراقي عن طريق تنفيذ عمليات خاصة سرية تستهدف التخلص منه. ولكن على خلفية هذا الخطاب الأمريكي يستطيع

وقائع ومتابعات

بالكيفية التي جاء بها المرسوم الرئاسي عندما عرض عليهم فى أوائل يونيو/حزيران، واعتبروا التعديلات معيبة وتنتهك حقوق الإنسان وتخالف المواثيق والأعراف الدولية. وكان وزير العدل السودانى قد انتقد أيضاً تعديلات القانون وقال إنها جاءت متعجلة ودعا إلى إخضاعها لمزيد من النقاش قبل عرضها على البرلمان لمعالجة النزاع بين الشرطة والنيابة وطالب بتجنب مواجهات بين الجهازين التشريعى والتنفيذى.

وانتقدت أيضاً التعديلات التى تضمنها المرسوم فى إسنادها مباشرة الإجراءات الجنائية المتمثلة فى فتح الدعوى وإصدار أوامر القبض والتفتيش، إلى جهاز الشرطة التابع للسلطة التنفيذية، وكأن تلك الإجراءات وسائل فنية بحتة، فى حين أنها سلطات ماسة بحقوق وحريات المواطنين، ومن ثم يجب مباشرتها بواسطة الأجهزة العدلية المستقلة والمحايدة باعتبار أن معايير المحاكمة العادلة تبدأ من مرحلة فتح الدعوى الجنائية وتنتهى عند إصدار الحكم بواسطة محكمة مختصة. واعتبر المعارضون أن الحكومة قصدت بذلك التعديل ملء الفراغ الأمنى فى حال تعديل قانون قوات الأمن الوطنى الذى تواجه بعض مواده انتقادات واسعة فى الداخل والخارج لانتهاكها مبادئ حقوق الإنسان ومعايير المحاكمة العادلة.

ورغم أن البرلمان قد أسقط فى تعديلاته الأخيرة المادة المتعلقة بعدم رفع الحصانة عن الشرطى إلا بإذن رئيس الجمهورية، إلا أنه أعطى الضابط المسئول فى حال غياب وكيل النيابة والقاضى سلطة استخدام السلاح النارى لتفريق أى تجمع

المصاحبة للتحرى وشطب الدعوى، وسلطة إغلاق الطرق والأماكن والمحال العامة. كما عدل الفقرة (٣) من المادة ١٢٩ لتمنح الشرطة حق استخدام السلاح النارى لتفريق أى تجمع تترى أنه غير مشروع، وتلك سلطات كانت من اختصاص وكلاء النيابة العامة والقضاة.

وأضاف التعديل الرئاسى على قوات الشرطة بنصه فى المادة ١٢٩(١) على عدم اتخاذ أية إجراءات جنائية ضد هذه القوات عن أفعالها عند منع الجريمة المتعلقة بالطمأنينة العامة إلا بإذن من رئيس الجمهورية.

وقد واجهت تلك التعديلات حملة انتقادات واسعة من قبل المعارضة وأعضاء حزب المؤتمر الوطنى الحاكم على حد سواء، واعتبر الطرفان التعديلات غير دستورية وتسلب النيابة سلطاتها وتقتص من حقوق المواطنين وحرياتهم، فى حين دافع عنها وزير الداخلية وقلل أن السلطات الممنوحة للشرطة سمحت لها بإطلاق النار على التظاهرات فى حال إطلاق النار عليها وأن وزارته أصدرت ضوابط مشددة للحيلولة دون التعسف فى استخدام تلك السلطات.

استند نقد المعارضة بعدم دستورية تلك التعديلات، على مخالفة المرسوم الرئاسى لنص المادة ٩٠ من دستور السودان لسنة ١٩٩٨ التى لا تعطى رئيس الجمهورية الحق فى إصدار مراسيم مؤقتة تكون لها قوة القانون النافذ فيما يمس بشكل مباشرة الحريات والحقوق الدستورية للمواطنين فى غياب البرلمان، ولذات السبب رفض أعضاء الحزب الحاكم فى البرلمان، الذى يشكلون غالبية (٩٦%)، تمرير القانون

سابقة تعد الأولى من نوعها) بدلاً من ٨٢٩ ألف برميل يومياً خلال الشهور الثلاثة الأولى من هذا العام، وهو ما يقلق بشكل كبير من التدهور فى الأوضاع الإنسانية كنتيجة مباشرة لقلّة العائدات المالية، والتى كانت الحكومة العراقية تأمل فى أن تعالجها من خلال جولة الحوار مع الأمم المتحدة فى فيينا خلال يوليو/تموز، والتى انتهت إلى الفشل فى التوصل إلى اتفاق بقبول العراق عودة مفتشى الأسلحة مقابل تحديد مدى زمنى لرفع الحصار والعقوبات، وتقديم ضمانات تؤكد عدم استخدام المفتشين فى أعمال تجسس وإلغاء منطقتي الحظر الجوى.

كذلك تم إبرام اتفاق بين العراق والأمم المتحدة على إعادة فتح مركز عرعر الحدودى الرئيسى بين السعودية والعراق الذى تم إغلاقه منذ العام ١٩٩١.

السودان

انتقادات واسعة لتعديلات قانون الإجراءات الجنائية

أقر البرلمان السودانى فى ١٨ يونيو/حزيران المرسوم المؤقت الصادر عن رئيس البلاد فى يناير/كانون ثان الماضى بتعديل بعض نصوص قانون الإجراءات الجنائية المتعلقة بصلاحيات أجهزة الشرطة، وذلك بعدما خفف البرلمان نسبياً من الصلاحيات الواردة بهذا المرسوم.

وكان رئيس الجمهورية قد عدل بموجب ذلك المرسوم المادة ٢٥ من قانون الإجراءات الجنائية ليمنح الشرطة الحق فى فتح الدعوى واتخاذ كل الإجراءات

وقائع ومتابعات

الجزائر

تجدد أعمال العنف من جديد

تصاعدت أعمال العنف من جديد بعد فترة وجيزة من الهدوء، حيث شهدت البلاد خلال شهرى يونيو/حزيران ويوليو/تموز العديد من حوادث القتل والاعتداء مما أدى إلى مقتل وإصابة العشرات. وكانت العاصمة قد شهدت سلسلة من الاعتداءات المسلحة استهدفت أعوان الشرطة والأسواق العمومية وخلفت عدداً من الجرحى والقتل وأثارت فى المقابل حال رعب فى أوساط السكان. وجاء ذلك عشية الانتخابات التشريعية، والتي أعادت حزب جبهة التحرير إلى الحكم من جديد، فبعد الانتخابات بفترة وجيزة تعرض ثلاث ممثلين عن حزب التجمع الوطنى الدستورى كانوا مكلفين بمراقبة الانتخابات للاعتداء فى ولاية تيزي أوزو، وهى من مناطق قبائل البربر التقليدية والتي شهدت عدم إقبال على المشاركة فى هذه الانتخابات، كما قام متظاهرين بتدمير مقر بلدية أرو شمال شرق نفس الولاية، وتعرض موكب لقوات الأمن لدى مروره إلى إلقاء قنبلة مما أسفر عن جرح ثلاثة من عناصر الأمن، كما قتل عقيد فى الاستخبارات العسكرية فى تيزي أوزو التي شهدت إضراباً فى ذكرى اغتيال الوناس، ولم تقتصر أعمال العنف والقتل على مناطق القبائل شرق البلاد بل امتدت لتشمل كل الجزائر، وفى نفس الشهر قتل شرطياً فى مدينة عين دغلي غرب الجزائر، كما أصيب أربعة أشخاص بجروح قرب تيسمسيلت. كذلك شهدت الجزائر العاصمة تصعيداً

مواقفها من قمع المعارضين، حيث تتهدد أعضاء هيئة الدفاع عن المتهمين بالتعرض لعقوبات تأديبية من جانب نقابة المحامين، وبلغ الأمر إلى حد طرد بعضاً من أعضاء هيئة الدفاع من سراى المحكمة خلال نظر محاكمة الدكتور "عارف دليلا" فى ٣ يونيو/حزيران، فى الوقت الذى لم تتوقف فيه السلطات الأمنية عن ملاحقة معارضين آخرين، حيث قامت فى ٩ مايو/أيار باعتقال الدكتور "محمود الصارم" من منطقة الرقعة، ولم تتخذ إجراءات التحقيق اللازمة فى البلاغ المقدم من جمعية حقوق الإنسان بشأن اختطاف الصحفية "عزيزة سبينى" وشقيقتها فى ظروف غامضة.

لقد دفعت التدابير التي اتخذتها السلطات السورية العديد من المراقبين إلى القول بانقضاء آفاق الانفراج والأمال فى الإصلاح التي لاحت فى مطلع عهد الرئيس "بشار الأسد" من خلال إطلاق المئات من المعتقلين والسجناء السياسيين وإفساح المجال أمام الحق فى حرية الاجتماع السلمي، وهى الإجراءات التي سرعان ما طويت صفحتها فى فبراير/شباط ٢٠١١ الماضى بضغوط مباشرة من بعض مؤسسات الحكم التي رأت فى حركة المجتمع المدنى تهديداً لهيبة الدولة وسيطرتها على المجتمع، ونقلت ملف معالجة العلاقة مع الناشطين إلى يد الأجهزة الأمنية، دون محاولة لاستيعاب حقيقة ما قد يثمر عنه التعاون بين أجهزة الدولة وحركة المجتمع المدنى لصالح المجتمع محكومين وأفراد.

غير مشروع يستخدم فيه السلاح الناري.

سوريا

الإصرار على قمع المعارضين يقوض الآمال فى الانفراج

لم تهدر السلطات السورية وقتاً طويلاً فى ملاحقتها لمعارضيه من أعضاء المنتديات الثقافية وناشطي حقوق الإنسان، فبعد أيام معدودة من الأحكام القضائية الصادرة بسجن النائبين المستقلين "رياض سيف" ومحمد مأمون الحمصى" لمدة خمس سنوات، شرعت محكمة أمن الدولة ذات الطابع الاستثنائى فى محاكمة المحامي "رياض الترك" الأمين العام للحزب الشيوعى-المكتب السياسى- والدكتور "عارف دليلا" الخبير الاقتصادى وأحد مؤسسى تجمع لجان المجتمع المدنى، والمحامى "حبيب عيسى" الناطق باسم منتدى جمال الأتاسى، و"حبيب صالح" الناطق السابق باسم التجمع الوطنى الديمقراطى المعارض. ولم تمهل المحكمة المتهمين وقتاً طويلاً، حيث قضت فى ٢٤ يونيو/حزيران بمعاقبة "حبيب صالح" بالسجن ٣ سنوات، وفى ٢٦ يونيو/حزيران بمعاقبة "رياض الترك" بالسجن عامين ونصف، وهو ما يعضد من الاتجاه إلى معاقبة الباقين بالمثلى، خاصة وأن التهم الموجهة إليهم متماثلة.

لم تلتفت السلطات السورية إلى كافة النداءات والدعوات الموجهة إليها للكف عن ملاحقة الناشطين، وتابعت إصرارها على إسكات أصوات المعارضين، بل ولم تتوانى عن دفع جهات أخرى إلى تبني

وقائع ومتابعات

مصر

قانون جمعيات مثير للجدل

المدنية والسياسية واتفاقية الحرية النقابية وحماية التنظيم النقابي وإعلان حماية مدافعي حقوق الإنسان.

كما اعتبرت دوائر حقوق الإنسان أن القانون الجديد احتفظ بذات بنود القانون ١٥٣ والمطعون في دستوريته، بل إن القانون الجديد ذهب إلى أبعد من ذلك بأن أعطى الجهة الإدارية صلاحية حل الجمعيات بقرار إداري دون الحصول على إذن قضائي، إضافة إلى تعيين مصفى للجمعية ومصادرة أوراقها وأموالها.

لكن الحكومة رأت أن القانون يسهل من عمليات تأسيس الجمعيات ويعطيها إعفاءات ضريبية وجمركية، ودلت على ذلك بأن الجهة الإدارية وافقت خلال العامين الأخيرين على تأسيس قرابة ٢٠٠٠ جمعية جديدة.

وكانت العديد من المنظمات المحلية والدولية والأحزاب السياسية قد وجهت نداءات إلى السيد رئيس الجمهورية مطالبة باستخدام حقه الدستوري في عدم التصديق على هذا القانون، ومراعاة التزامات مصر الدولية في هذا المجال.

اليمن

خطوات إيجابية لإعادة النازحين ..

وأعمال عنف متفرقة

عاد إلى اليمن في ٢٧ يونيو/حزيران ١٨ لاجئاً يمنياً معظمهم من كبار الضباط النازحين منذ ١٩٩٤ ترافقهم عائلاتهم. وتعتبر هذه الدفعة الثانية والتي رتبت عودتها مفوضية شؤون اللاجئين بعد عودة ١٣٥ شخصاً قبل أيام، وعودة ١٥٠

وافق مجلس الشعب في ٣ يونيو/حزيران على قانون الجمعيات الأهلية، ونشأ جديلاً قانونياً واسعاً بين الحكومة من جانب ومختلف منظمات المجتمع المدني المحلية والأحزاب السياسية وغيرها من الفعاليات على الساحة.

وفي تطور مخالف لجميع تطلعات المجتمع المدني تم إقرار هذا القانون بدلاً من القانون ١٥٣ لسنة ١٩٩٩ الذي قضت المحكمة الدستورية بعدم دستوريته بسبب عدم عرضه على مجلس الشورى باعتباره من القوانين المكملة للدستور، كذلك أشارت الدستورية العليا إلى العوار الدستوري الذي اعتري العديد من النصوص الواردة بهذا القانون.

تمحورت معظم الانتقادات على أن القانون يكبل ويقيد مؤسسات العمل الأهلي بما يفرضه من وصاية وهيمنة الجهة الإدارية على جميع الأنشطة بالموافقة على التأسيس والتدخل في شئون مجلس الإدارة والجمعية العمومية والموافقة على الانضمام لأي شبكة ومنظمة دولية، وحظر تلقى منح دون موافقة الجهة الإدارية والحل بقرار إداري، إضافة إلى العقوبات السالبة للحرية لأي مخالفة.

وأشارت المنظمات الحقوقية المصرية إلى أن هذا القانون لا يعد سوى صورة لاستمرار سياسة إحكام القبضة على سير عمل وأداء المنظمات غير الحكومية بما يتنافى مع المعايير الدولية خاصة المادة (٢٠) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة (٢٢) من العهد الدولي للحقوق

جديداً، ففي ٥ يوليو/تموز وعشية الاحتفال بالذكرى الأربعين للاستقلال سقط ٣٥ قتيلاً و ٨٠ جريحاً في انفجار هز أحد الأسواق الشعبية في الضواحي الجنوبية للعاصمة في أكب اعتداء تشهده البلاد منذ العام ٩٧ وينذر بتصعيد واسع لجرائم الجماعة المسلحة في محيط الجزائر العاصمة، ويهدد حالة الهدوء النسبي التي شهدتها البلاد.

كما كانت الجماعة الإسلامية المسلحة قد نفذت هجوماً آخر على حافلة في حي تاكبو جنوب العاصمة قتل خلاله ١٢ مسافراً.

وقتل ١٢ في عملية أخرى قامت بها نفس الجماعة في ضواحي العاصمة الجزائر، بينهم طفلين سقطا في الهجوم، وجاء هذا في أعقاب تهديدات أطلقها الأمير الجديد للجماعة الإسلامية المسلحة.

وفي هذه الأثناء أصدرت محكمة جزائرية حكماً غيابياً بالإعدام على واحد من أخطر عناصر الجماعة الإسلامية المسلحة وهو "بحري الجيعان" الذي يعتقد أنه شارك في تنفيذ العديد من المجازر المروعة التي عرفتها منطقة الغرب الجزائري منذ العام ١٩٩٧.

كما صدر خلال شهر يونيو/حزيران العدد الأول من صحيفة لاديبريس دوكابيلي (خبر القبائل) الناطقة بالفرنسية والتي تؤكد أنها تدافع عن هذه المنطقة التي تخوض معركة من أجل هويتها ويدير هذه الصحيفة أحد المسؤولين السابقين في حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية.

وقائع ومتابعات

شخصاً عبر ترتيبات العفو الصادرة من رئيس البلاد.

وقال رئيس مكتب المفوضية أن عودة الضباط وأسرىهم جاءت بعد حصول المفوضية على ضمانات بان تلتزم الدولة باحترام حقوق اللاجئين ورعايتهم وان المفوضية ستمتع بحق متابعة أوضاعهم، وذكر أنه التقى ممثلي اللاجئين وعبر أكثر من ٨٠% منهم عن رغبتهم في العودة.

ورحبت المنظمة بعودة النازحين اليمنيين منذ حرب العام ١٩٩٤، وتطالب الحكومة بتشجيع عودة باقي النازحين لوطنهم لتوطيد مبدأ الوحدة.

ومن ناحية أخرى أكد سالم صالح محمد، عضو مجلس الرئاسة السابق عن الحزب الاشتراكي اليمني، والذي عاد إلى البلاد مؤخراً أن عودته لم تكن في إطار صفقة، وصرح أنه ليس من أهل الصفقات وأنه يكفيه ترحيب رئيس البلاد بعودته، خصوصاً أن كثيراً من الأمور في البلاد قد تحسن منذ الحرب، وأكد أنه يتطلع لدور سياسي ووطني على قاعدة الاستفادة من دروس الماضي. وأنه مع أي مبادرات وطنية تكون بعيدة عن أجواء الفتنة وخطابها، واستدرك: "علينا في ضوء ما يحدث محلياً ودولياً ألا نظل حبيسي الصيغ التقليدية أو الثأرية"، داعياً إلى الاعتراف بالأخطاء واتباع وسيلة الحوار منهجاً وحيداً. وكشف سالم صالح محمد عن جهود يبذلها للتقريب بين الحكم والحزب الاشتراكي على أساس الدور التاريخي للحزب كشريك في صنع الوحدة. وأكد التزام القيادات في الخارج بقرارات الحزب في الداخل، نافياً في تصريحاته مزاعم وجود تنظيمات إرهابية

في اليمن وفقاً للوصف المطروح.

وشدد على ضرورة تقليص دوائر التهديد والأخطار الداخلية والخارجية، داعياً إلى التحضير للانتخابات المقبلة من موقع الائتلاف وليس الاختلاف.

وفي جانب آخر أعلن حزب البعث العربي الاشتراكي في اليمن الذي أنهى مؤتمره العام وسط أجواء من الخلافات بأن مقره في صنعاء تعرض يوم ١٥ يونيو/حزيران إلى اعتداء من مجهولين بقنبلة يدوية ألحقت أضراراً مادية ولم تسفر عن إصابات في الأرواح.

وعلى صعيد آخر اندلعت اشتباكات بين قبيلتين في منطقة الحيمة الداخلية التابعة لمحافظة صنعاء، أسفرت عن مقتل ٧ أشخاص على الأقل وجرح عدد آخر منذ بداية الاشتباكات في ٨ يونيو/حزيران.

وعزت مصادر قبلية في تصريحات صحفية لها أن هذه المواجهات تعود إلى خلافات قديمة وثأر قبلي لم تتم تسويته. وأكدت المصادر أن عدداً من مشايخ المنطقة تدخل لوقف التوتر متوسطاً بين القبيلتين لاحتواء الحادث وتبعاته.

المنظمة

ترحب ببدء عمل المحكمة الجنائية الدولية

ترحب المنظمة العربية لحقوق الإنسان بدخول اتفاق روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية حيز النفاذ في الأول من يوليو/تموز، لتبدأ عملها في ملاحقة المتورطين في ارتكاب جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية وجريمة العدوان، وتسد بذلك

ثغرة كبير في قواعد القانون الدولي وتحقيق العدالة القانونية الدولية المنشودة.

وكانت ٧٤ دولة قد صدقت على النظام الأساسي لعمل المحكمة قبل ١ يوليو/تموز، بعد ان كانت ٦٦ دولة قد صدقت عليه في ١١ أبريل/نيسان الماضي، وهي الخطوة التي رافقها جدل دولي واسع حول إمكانية قيام المحكمة بدورها في ظل عزوف كل من الولايات المتحدة وروسيا والصين عن الانضمام إليها، فضلاً عن جدل إقليمي لعزوف البلدان العربية عدا الأردن في التصديق على الاتفاقية.

وقد لقي دخول اتفاقية المحكمة حيز النفاذ ترحيباً واسعاً من دوائر حقوق الإنسان العربية والدولية، والتي بدأت تشعر بالقلق نتيجة الضغوط التي تمارسها الولايات المتحدة ضد عمل المحكمة، والتي تجلت في موقفها الرفض لتجديد مهمة قوات حفظ السلام في البوسنة، واشترطت للتراجع عن موقفها منح الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن حق الاعتراض (الفيتو) على إحالة جنودها ومسؤوليها إلى المحكمة، وكانت واشنطن قد سحبت انضمامها للاتفاقية في أواخر أبريل/نيسان الماضي.

وفي خطوة إيجابية، عقد في مونتريال/كندا المؤتمر التأسيسي لنقابة محامي المحكمة الجنائية الدولية (١٣ - ١٥ يونيو/حزيران) وشكل لجنة توجيهية للإشراف على النقابة وإعداد نظامها الأساسي، وضمت اللجنة ٣١ عضواً، بينهم المحامي "ناصر أمين" الأمين العام للمركز العربي لاستقلال القضاء والمحاماة ومنسق التحالف العربي للمحكمة الجنائية الدولية.

ما زالت رسائل القراء تتناول تطورات الوضع في فلسطين خاصة بعد خطاب الرئيس بوش بشأن الشرق الأوسط بالإضافة إلى أبعاد عملية مكافحة الإرهاب وعلاقة الإجراءات المتخذة في هذا الشأن باحترام حقوق الإنسان، كما تناولت بعض الرسائل موضوع بدأت تنكشف أبعاده وعاد الاهتمام به وهو قضية قيام إسرائيل بإغراق السفينة الأمريكية "ليبرتي" خلال حرب ١٩٦٧، وفيما يلي عرض موجز لهذه الرسائل التي تهتم المنظمة بالرد عليها وخلق حوار إيجابي مع راسليها:-

١- رسالة من مواطن بريطاني "جون بالمرى" وصف فيها خطاب الرئيس بوش الخاص بالشرق الأوسط بأنه "مذهل" حيث أنه بعيد تماماً عن الواقعية ويدعو إلى اليأس لأنه قد يؤدي إلى حمامات دماء قد تشمل المنطقة كلها. ويضيف بأن الخطاب يدعو إلى قيام الفلسطينيين بتطوير أنفسهم إلى دولة ديمقراطية تعتمد على اقتصاديات السوق وتكون خالية من الفساد ولها سلطة تشريعية وقضائية مستقلة وهي متطلبات تفتقر إليها العديد من الدول القائمة الآن في العالم والتي تقيم معها الولايات المتحدة علاقات ود وصداقة، وحتىى الولايات المتحدة بنفسها لا يمكن أن تدعى بأنها تخلصت من الفساد خاصة بعد ظهور فضائح اقتصادية عديدة في المدة الأخيرة. ويضيف كاتب الرسالة متسائلاً كيف يمكن لشخص عاقل أن يطالب الفلسطينيين بإجراء انتخابات وإصلاحات في ظل الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية. ويضيف أنه من المثير للسخرية حقاً أن الرئيس الأمريكي يريد إقامة دولة مؤقتة ذات حدود مؤقتة على أن تكون ديمقراطية تتبع نظام اقتصاديات السوق الحرة ولها سلطات تشريعية وقضائية مستقلة ولها جهاز أمن فعال... كل ذلك يطلبه الرئيس بوش من دولة مؤقتة غير معروف أن كانت ستتحول إلى دولة "دائمة" أو متى

ستكون "دائمة". ثم يتسائل كاتب الرسالة عن مصداقية الرئيس بوش فيقول أن خطابه لم يوضح ماذا ستفعل أمريكا لو أن الفلسطينيين نفذوا كل ما طلب منهم ثم جاء "شارون" ورفض الانسحاب أو التفاوض أو تجميد بناء المستوطنات، فهل سيقال للفلسطينيين نأسف على خداعكم فإن دولتكم المؤقتة على ١٨% من الأرض المحتلة ستبقى مؤقتة لأننا لم نتمكن من اقناع إسرائيل بتحولكم إلى دولة دائمة... ويختتم "بالمر" رسالته قائلاً "أن خطاب بوش سيدخل التاريخ السياسى على أنه أسوأ خطاب ألقاه زعيم في العالم".

٢- رسالة من مواطن أمريكى "م.س" من أصل عربى يقول فيها أن ما تردد عن تأخر الرئيس بوش لمدة أربعة أيام عن الموعد المحدد لالقاء خطابه بسبب العمليات الإرهابية التي وقعت في إسرائيل غير صحيح ومجرد حجة لتغطية السبب الحقيقي وهو أن شارون أرسل نص الخطاب باللغة العبرية وقد استغرق ترجمته إلى الإنجليزية وقتاً أكبر مما كان متوقعاً.

٣- رسالة من مواطن إسرائيلي "شاماي ليبوفيتس" وزعها على عدد من المنظمات منها "المنظمة العربية" يقول

فيها أنه محامى شاب فى تل أبيب وواحد من ألف جندى رفضوا الخدمة فى الأراضي الفلسطينية المحتلة وأغلبهم أمضوا عدة شهور فى السجن بسبب هذا الموقف، ويضيف أنه وغيره من زملائه سوف يستمرون فى الدعوة من أجل رفض الخدمة فى الأراضي المحتلة لإجبار الحكومة الإسرائيلية على التوجه من أجل إقامة السلام.

ويمضى فى رسالته فيقول "أن الرئيس بوش خرج علينا مؤخراً برؤية خاصة بالشرق الأوسط محكوم عليها بالفشل مسبقاً لأنه لم يستطع أن يدرك الواقع الحالى، فالشعب الفلسطينى أصبح الآن تحت الإدارة العسكرية الإسرائيلية وتحول الإنسان الفلسطينى إلى مسجون مهان وجائع ومشرّد داخل أرضه وغير قادر على مغادرة منزله وإلا تعرض للقتل الفورى من الجنود الإسرائيليين. أن الرئيس بوش لا يدرك أن مطالبة هذا الشعب الأسير بإقامة دولة ديمقراطية ووضع دستور وتكوين اقتصاد حر وجهاز أمن فعال، أمور لا يمكن أن يحققها طالما أستمّر أسيراً ومستعمرًا ومهانًا. ويضيف فى رسالته قائلاً "أن الرئيس بوش يسيطر عليه شعور غير واقعى بأنه يستطيع أن يتخلص بالقوة من أى زعيم فى العالم لمجرد أن هذا الزعيم لم يتمكن من الفوز

رسائل القراء

بنقته، وكان على زعماء العالم أن ينتافسوا على الفوز بنقته إذا كانوا يرغبون في البقاء في مناصبهم. أن مثل هذا الشعور يؤدي إلى أن يدفع الشعب الأمريكي المزيد من الدماء ولن يمضي وقت طويل قبل أن يدرك بوش أن خطابه هذا قد ساهم في تدمير إسرائيل دماراً لم يسبق أن تعرضت له منذ نشأتها.

ويختتم رسالته فيقول أنه لم يبق لجنود إسرائيل إلا الدفاع عنها من طيش حكومتها وجهل أصدقائها وذلك عن طريق رفض الخدمة العسكرية في الأراضي المحتلة.

٤- وردت رسالة من المواطن الأمريكي "تيد ليوتن" من مدينة نيويورك، يعرب فيها عن دهشته للبيان الذي أصدره الرباى "باكوف لويد" مؤسس ورئيس مجموعة الدفاع اليهودية اليمينية يوم ٢ يونيو/حزيران والذي أعلن فيه أنه قرر تكوين مجموعة مسلحة من اليهود في حي "بروكلين" بولاية نيويورك للدفاع عن اليهود ضد "الإرهابيين المسلمين".

ويقول كاتب الرسالة أن هذا البيان كلن صدمة عنيفة لعدد كبير من الأمريكيين، لأنه لأول مرة منذ الحرب الأهلية الأمريكية يتم تكوين مجموعات مسلحة خارج نطاق الشرطة الأمريكية يعهد إليها بالدفاع عن المواطنين داخل الولايات المتحدة.

ويتساءل كاتب الرسالة في نهايتها عن رأى الإدارة الأمريكية في هذا العمل غير الشرعى وعما إذا كان النفوذ اليهودى داخل أمريكا قد استطاع أن يسيطر تماماً على إدارة الرئيس بوش.

٥- رسالة من مواطن فلسطينى (س.ب) من سكان رام الله، يصف فيها تكرار الهجمات الإسرائيلية على رام الله وهى هجمات جعلت كل سكان المدينة يشعرون بالقلق وعدم الاستقرار. وتتناول الرسالة بصفة خاصة الآثار النفسية على الأطفال وحالة الذعر التى يشعرون بها بعد سماع صوت الانفجارات وطلقات الرصاص إلى درجة أنه لا يوجد طفل فى رام الله يستطيع النوم طوال ليل بأكمله دون أن يشعر بالفزع لمجرد سماع أى صوت، وهو ما أثر على أعصاب الأطفال وجعلهم فى حالة توتر مستمر. ويصف كاتب الرسالة ما تقوم به إسرائيل من عدوان بأنه أكثر أنواع إرهاب الدولة على مر التاريخ.

٦- رسالة من مواطن أمريكى "جوهال" ضمن مجموعة دولية بقيت فى رام الله كدروع بشرية لحماية الفلسطينيين يشير فيها إلى أنه وصديقه "دان" من ولاية كاليفورنيا، قد شاهدها الدمار الذى أحدثته الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على مدينة رام الله بعد أن توغلت قواتها للمرة الثالثة داخل المدينة، وأنهما شعرا بالغضب لدرجة البكاء عندما تعرضت لهما سيدة فلسطينية تسألها عن سبب وقوف أمريكى التى تطلق على نفسها أكبر ديمقراطية فى العالم إلى جانب العدوان الإسرائيلى، ووصفت الموقف الأمريكى بأنه مثال للإمبريالية الغربية والعنصرية فى أشجع صورها. ويقول كاتب الرسالة أنه لم يكن يعلم شيئاً عما يحدث من جرائم حرب ودمار تقوم به إسرائيل فى فلسطين وذلك عندما كان فى الولايات المتحدة، ولكنه بعد

أن أقام فى رام الله عدة أسابيع أصبح يدرك تماماً أن السلام لن يتحقق فى هذا الجزء من العالم إلا إذا أجبرت إسرائيل على وقف عدوانها وأهانتها للشعب الفلسطينى، وأن عليها أن تدرك أن ما تقوم به من عدوان لن يؤثر على إرادة وصلابة الشعب الفلسطينى الذى لا يعوف معدنه الحقيقى إلا من عاش معه محنته.

٧- رسالة من مواطن فلسطينى "ح.س" مقيم فى إيطاليا ذكر فيها أنه اطلع على تصريح لزوجته الرئيس بوش خلال زيارتها لأوروبا ذكرت فيه أنها لا تشعر بأى تعاطف مع الأمهات الفلسطينيات، وعلق على ذلك قائلاً بأن السيدة بوش تجهل الظروف التى تمر بها الأمهات الفلسطينيات لأنهن إما أمهات لأطفال لا يجدون الطعام الكافى أو لشباب فى السجون الإسرائيلية أو لشباب اعتقلوا وغير معروف مصيرهم.

كما أنهن أمهات يعشن لسنوات تحت الاحتلال والفقر والتعرض للإهانة. وأضاف فى رسالته أن كل ما تقدم يمكن تحمله فى ظل الكفاح الأسطورى للسيدات الفلسطينيات، ولكن الشئ الذى لا يمكن تحمله هو التصريح الصادر عن السيدة بوش لأنه أولاً يصدر عن أم وثانياً لصدوره من زوجة رئيس دولة تدعى بأنها ديمقراطية وتحافظ على حقوق الإنسان.

ويختتم الرسالة مشيراً إلى أسفه الشديد لأن التحيز الأمريكى لإسرائيل قد تعدى المؤسسات الأمريكية ليصل إلى أم أمريكية "فقدت كل مشاعر الإنسانية والأمومة".

رسائل القراء

فى هذا الاعتداء على السفينة ليبرتى فى المياه الدولية عمداً ومع سبق الإصرار رغم معرفة إسرائيل تماماً بجنسية هذه السفينة، وبأن عليها مواطنين ينتمون إلى الولايات المتحدة. ويتسائل كاتب الرسالة عن الأسباب التى جعلت الإدارة الأمريكية تمتنع عن التحقيق فى هذا الحادث حتى الآن، بل أن وزارة الدفاع الأمريكية هددت بحارة السفينة بإحالتهم إلى محاكمات عسكرية فى حالة تحديثهم إعلامياً عن الحادث. ويقول كاتب الرسالة بأنه وزملائه وجهوا خطاباً للرئيس بوش يشرحون فيها ملابسات الحادث ويطلبون بفتح تحقيق رسمى، وهددوا فى حالة عدم القيام بذلك بنشر هذه التفاصيل لأنه لم يعد فى إمكانهم الصمت بعد مرور ٣٥ عاماً على ذلك الاعتداء الإسرائيلى على السفينة الأمريكية.

١٢- رسالة من مواطن أمريكى "الآن أودونال" من ولاية نورث كارولينا، أشار فيها إلى أنه رفع قضية أمام المحكمة الفيدرالية بالمنطقة الغربية لولاية نورث كارولينا ضد وزارة الخارجية الأمريكية للمطالبة بوقف كافة المساعدات الأمريكية التى تقدم لإسرائيل وفقاً للقانون الأمريكى رقم ٢٢ والذى ينص فى مادته رقم ٣٩ (١) الجزء ٢٧٥٤ على عدم قيام الولايات المتحدة ببيع السلاح لأى دولة يمكن أن تستخدمه فى قتل المدنيين. ويضيف كاتبة الرسالة أنه أوضح للمحكمة قيام إسرائيل باستخدام السلاح الأمريكى من دبابات وطائرات فى قصف المدنيين الفلسطينيين داخل الأراضى الفلسطينية الخاضعة للسلطة الفلسطينية مما يعد خرقاً للقانون

الفلسطينية منذ توقيع اتفاق أوسلو، وذلك كجزء من دراسته للقانون الدولى ويعتقد أن هناك سوء فهم واضح لدى الشعب الأمريكى للظروف الصعبة التى تعرض لها الشعب الفلسطينى منذ توقيع هذا الاتفاق، وذلك بسبب تحيز الإدارة الأمريكية، فى الماضى والحاضر، لوجهة النظر الإسرائيلية دون الأخذ فى الاعتبار المصالح الاستراتيجية الأمريكية فى منطقة الشرق الأوسط. ويضيف بأن السياسة الحالية لإدارة الرئيس بوش تجاه الفلسطينيين يعترض عليها العديد من الأمريكيين، لأنها تعدت فى تحيزها لإسرائيل كافة سياسات الرؤساء السابقين لأمريكا.

ويختتم رسالته فيقول أن الرئيس بوش يجب أن يدرك أن السياسات الاستعمارية قد فشلت على مر التاريخ، وأن الاستعمار الإسرائيلى أيضاً سوف يفشل مهما لقى من مساندة من جانب الولايات المتحدة التى تستحق أن يكون لها قيادة سياسية أفضل من قيادة بوش الحالية.

١١- رسالة من مواطن أمريكى "جون جيدوسكو" يشير فيها إلى أنه وعدد آخر من الأمريكيين قد كونوا جمعية تسمى "أصدقاء السفينة ليبرتى"، وأنهم أقاموا فى ٨ يونيو/حزيران ٢٠٠٢ إحياء لذكرى مرور ٣٥ عاماً على حادث الاعتداء على السفينة الذى يعد من الأحداث المخجلة فى التاريخ الأمريكى، لأنه يوم تم فيه الاعتداء على شرف البحرية الأمريكية على يد من يطلق عليهم حلفاء أمريكا وهم الإسرائيليون. ويشير كاتب الرسالة إلى أنه كان من بين ١٧٢ بحار أمريكى أصيبوا

٨- رسالة من مواطن فلسطينى "س.س" مقيم فى لندن يقول فيها أنه اطلع على العدد الخاص من النشرة الدورية التى تصدرها المنظمة والخاص بالوضع فى فلسطين المحتلة، وذلك عن زميل له عضو فى المنظمة العربية لحقوق الإنسان، وأنه أعجب بهذا العدد ويود أن يوجه الشكر للمنظمة على الجهد الذى تقوم به ويرجو موافاته بنسخه من هذه النشرة. وقد قامت المنظمة بإرسال نسخته من النشرة مع خطاب شكر لصاحب الرسالة.

٩- رسالة من مواطن بريطانى "سام ماكنواير" ويقول فيها أنه يعتقد أن نضال الشعب الفلسطينى غير موجه إلى الشعب الأمريكى لأنه إذا تم تدقيق البحث فى أبعاد هذا النضال سنجد أنه يماثل النضال الأمريكى خلال مرحلة حرب التحرير الأمريكية، فهو نضال من أجل الاستقلال الوطنى الفلسطينى ومن أجل الحريات المدنية وحقوق الإنسان وإقامة اقتصاد وطنى مستقل عن الاقتصاد الإسرائيلى.

ويتسائل كاتب الرسالة عما إذا كان النضال الفلسطينى يختلف عن النضال الذى خاضه الشعب الأمريكى من أجل التحرر.

ويختتم رسالته قائلاً أنه لو كان هناك قدر من العدل والحق لدى الشعب الأمريكى والإدارات الأمريكية المتعددة لكان من الطبيعى أن تؤيد نضال الشعب الفلسطينى وتشجب العدوان الإسرائيلى.

١٠- رسالة من مواطن أمريكى "بيل روكتفورد" من ولاية أوهايو ذكر فيها أنه تابع تطورات عملية السلام الإسرائيلية-

رسائل القراء

المشار إليه.

ويوضح كاتب الرسالة أنه اتخذ هذه الخطوة لاعتقاده بأن وقف إمداد إسرائيل بالسلاح سوف يدفعها إلى التوجه نحو المفاوضات السلمية التي قد تساعد على إقامة سلام دائم في الشرق الأوسط.

وفي ختام رسالته أشار إلى الضغوط التي يتعرض لها منذ قيامه بهذه الخطوة من جانب الحكومة الإسرائيلية والموساد ورابطة الدفاع اليهودية في أمريكا ورجال الكونجرس الذين تلقوا أموال من المنظمات اليهودية أو الذين خضعوا للصوت اليهودي المؤثر في بعض الولايات.

١٣- رسالة من مواطن فلسطيني "ع.ز" مقيم في فرنسا، يشير إلى أنه قرأ في الصحف الفرنسية تصريحات للرئيس الفلسطيني "ياسر عرفات" أوحى فيها بأنه على استعداد لتقديم تنازلات بالنسبة لموضوع عودة اللاجئين، مما يوحي بأن الرئيس عرفات خضع للضغط الأمريكي مرة أخرى، بعد أن خضع من قبل لضغوط أمريكية وإسرائيلية فوافق على إبعاد فلسطينيين إلى الخارج وسجن آخرين تحت حراسة أمريكية - بريطانية، رغم أن كل هذه التنازلات تتعارض تماماً مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة.

ويضيف كاتب الرسالة أنه فوجئ بالرئيس عرفات في حديث آخر يعترف بأن الوفد الفلسطيني ارتكب أخطاء خلال المحادثات التي أطلق عليها كامب ديفيد (٢)، ويتساءل كاتب الرسالة عن التنازلات الجديدة التي سوف يقدمها

عرفات في الأيام المقبلة من أجل الاستمرار على رأس السلطة الفلسطينية. كما أنه يتساءل عما إذا كان من الأفضل للرئيس ياسر عرفات أن ينسحب من منصبه ويترك المهمة لشخص آخر يستطيع أن يتفاوض من أجل الشعب الفلسطيني وليس على حساب الشعب الفلسطيني. ويعترف كاتب الرسالة بأن الرئيس عرفات مناضل تحمل الكثير في الماضي من أجل شعبه ومن أجل قضية فلسطين، ولكنه منذ فك الحصار الذي كلن مفروضاً عليه في مدينة رام الله بدأ يخسر الكثير من رصيده.

ويضيف بأن كل فلسطيني يعتز بالرئيس عرفات وتاريخه يجب أن ينصحه بالتخلي عن منصبه إذا كان قد تخلى عن نضاله، أما إذا اختار الرئيس عرفات الصمود أمام الضغوط الأمريكية والإسرائيلية فإنه سيجد كل فلسطيني في الداخل والخارج يلتف حوله ويفديه بروحه.

ويختتم كاتب الرسالة قائلاً "أن الحقوق المشروعة لا يمكن التخلي عنها من أجل التمشي مع أجندة عنصرية قائمة على العرق والديانة تفرضها إسرائيل على الشعب الفلسطيني"، كما أنه لا يمكن التصور ولو للحظة أن أية تسوية سلمية تقوم على أساس تجاهل الحقوق المشروعة يمكن أن تستمر حتى لو تم إضفاء شرعية دولية صورية عليها.

١٤- رسالة من مواطنة أمريكية "اليزابث مور" أرسلتها إلى عدة منظمات منها المنظمة العربية لحقوق الإنسان تبدي فيها أسفها من أن الرئيس الأمريكي

جورج بوش يبدو وكأنه أصبح دمية لدى شارون يردد ما يقوله رئيس وزراء إسرائيل حتى لو كان ذلك عكس ما سبق أن قاله عند مقابلاته للرؤساء العرب والأوروبيين.

وتضيف بأنها اندهشت عندما أدلى بوش بتصريحات عديدة متزنة خلال لقاءاته مع بعض الرؤساء العرب، إلا أنه أدلى بتصريحات معاكسة كما سبق أن صرح به بعد لقائه بشارون.

وتقول المواطنة الأمريكية في رسالتها أن المواطن الأمريكي لا يهتم في العادة بما يجري في الشرق الأوسط أو آسيا أو أفريقيا، إلا أنه بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ بدأ المواطن الأمريكي يشعر أن ما تعرض له الشعب الأمريكي يمكن أن يرجع سببه إلى سياسة أمريكا الخارجية المنحازة لإسرائيل وللأنظمة الديكتاتورية في عدة مناطق من العالم.

وتشير المواطنة في رسالتها إلى قناعة عدد كبير من المواطنين في الولايات المتحدة بأن رئيسهم يجهل تماماً ما يحدث في العالم من سياسات وتطورات، ويبدو أن الرئيس بوش كان جاداً عندما ذكر في أحد أحاديثه بأنه لم يقرأ طوال حياته كتاباً واحداً وأنه يطلب من مساعديه كتابه مذكرات لا تتعدى فقرة واحدة مهما كان موضوع هذه المذكرات شائكاً.

وتتساءل كاتبة الرسالة عما إذا كان الرئيس بوش يدرك أنه لأول مرة منذ عام ١٩٤٨ فإن قادة العالم العربي أصبحوا على استعداد لإقامة سلام مع إسرائيل، وعما إذا كان بوش يدرك أن هذه الفرصة لم تتوفر لأي رئيس أمريكي سابق.

عولمة الفقر .. آثار سياسات الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي

في كتاب للمفكر الكندي ميشيل تشودوفيسكي "عولمة الفقر .. آثار إصلاحات صندوق النقد والبنك الدوليين" والصادر في عام ٢٠٠٠ ويقع الكتاب في خمسة أجزاء ويضم ثلاثة عشر فصلاً يحاول فيه الكاتب إثبات دور المؤسسات الدولية المانحة "صندوق النقد والبنك الدوليين والأندية المالية" في إفقار قطاعات واسعة من شعوب ما يعرف بدول العالم النامي تحت ستار الإصلاح الاقتصادي ، وسياسات التثبيت والتكيف الهيكلي.

كما يبين الكاتب الدور الذي تلعبه الحكومات المحلية في تمرير وتنفيذ سياسات تلك المؤسسات مقابل مصالح محدودة، بينما على الجانب الآخر يتعرض ملايين العمال، والفلاحين والموظفين في تلك الدول للتشريد والتجويع في ظل إنهاء العملة المحلية وخصخصة القطاعات الإنتاجية وتثبيت الأجور وارتفاع الأسعار واجتياح السلع المستوردة للسوق المحلية وتدمير الصناعة بينما تخضع الدولة للمزيد من الديون من أجل تسديد فوائد ديون متاخرة وهكذا في دائرة مغلقة من الديون تلقى باقتصاد الدولة ككل جثة هامدة دون أدنى أمل في العلاج. وأشار الكاتب على سيطرة مأسماه بالأيديولوجيات الاقتصادية التي تشوه أسباب الفقر العالمي على الرأي العام ليس فقط في الدول الفقيرة وإنما في العالم ككل بل إن هذه الأيديولوجية نفسها تخلق

"نموذجها المضاد الذي يجسد خطاباً أخلاقياً للغاية يركز على التنمية المستدامة وتشويهه واختزال القضايا السياسية المتعلقة بالفقر، وحماية البيئة وحقوق المرأة الاجتماعية. ونادراً ما يتحدى هذا الخطاب تعاليم السياسة النيوليبرالية إذ أنها تتطور إلى جوارها وفي تناسق معها وليس معارضتها. ودخل هذه الأيديولوجية المضادة التي تولوها مؤسسات الأبحاث بسخاء يجد باحثو التنمية مخبأ مريحاً ليخلقوا مظهر جلال نقدي دون أن يتصدوا للأسس الاجتماعية لنظام السوق العالمي وهو ما يوفر وجهاً إنسانياً لمؤسسات "بريتون" و "وودز" ومظهر الإلتزام بالتغيير الاجتماعي بينما لا يشكل تهديداً لجدول الأعمال الاقتصادي "النيوليبرالي".

واستعرض الكاتب نماذج حية من دول العالم في أفريقيا وأوروبا الشرقية وآسيا وأمريكا اللاتينية التي تعرض اقتصادها للدمار الشامل نتيجة لوقوعها في براثن ديون المؤسسات المانحة وتبعاتها القاسية. والمتتبع للنماذج التي يوردها الكاتب يدرك دون عناء مدى التشابه الذي قد يصل إلى حد التطابق بين مأساه تلك الدول، والتي تلتزم فيها جميعاً بتنفيذ شروط المؤسسات المانحة وفي توقيت متشابه تقريباً يبدأ في ثمانينيات القرن العشرين فالمجاعة والحرب الأهلية في الصومال في التسعينيات التي نسبتها وسائل الإعلام الدولية لعوامل سياسية، ومناخية وخارجية ترجع جذورها في واقع الأمر منذ تدخل صندوق النقد والبنك الدولي في أوائل الثمانينيات ليديم الإقتصاد الرعوي الذي أنقذ الصومال من سنوات طويلة من

الجفاف قبل ذلك حيث تم فرض برنامج تقشف شديد لتوفير الأموال اللازمة لتسديد الديون الصومالية لنادى باريس، وأغرق السوق المحلي بالحبوب الأجنبية وانخفضت العملة الصومالية وارتفعت أسعار الوقود والأسمدة ومدخلات الزراعة، وانهارت البنية الأساسية وتحلت البرامج الصحية والتعليمية.

أما المذابح الرواندية في ١٩٩٤ والتي صورتها وسائل الإعلام الغربية على إنها نتيجة للصراع القبلي فلم تكن إلا ذروة إقتصادية عميقة الجذور سارعت من وتيرة انفجارها إعادة هيكلة النظام الزراعي تنفيذا لشروط المؤسسات المانحة في عام ١٩٨٨، حيث تم تخفيض قيمة الفرنك الرواندي بنسبة ٥٠% وزادت أسعار الوقود والمواد الإستهلاكية الأساسية. وصدرت الأوامر بإغلاق ثلث صناعة الجوت وتسريح نحو ٣٥٠٠٠ عامل من صناع الجوت مما أدى إلى إفلاس نحو ثلاثة ملايين أسرة ريفية كانت تعتمد في عيشتها على صناعة الجوت، ودمر القطاع الصناعي ككل. كما تم إغلاق المنشآت العامة وإعلان حالة التقشف، وإلغاء الدعم من الزراعة مما أدى إلى إفلاس صغار المزارعين وفرار العديد من الفلاحين المعدومين إلى أراضي معرضة طوال الوقت للسيول ليلقى ١٤٠٠٠٠ شخص مصرعهم نتيجة للفيضان الذي اجتاح البلاد في العام ١٩٩١ معظمهم من المزارعين المعدمين الفارين إلى زراعات أراضي السيول كما مات أضعافهم نتيجة للمجاعات المتتالية التي ضربت البلاد هذا غير انخفاض الإنفاق على التعليم والصحة والبنية

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

الأساسية .

وفى فيتنام التى ناضل شعبها أربعين عاماً من أجل الاستقلال كانت الآثار الاجتماعية للتكيف الهيكلى ممثلة فى إنتشار المجاعات التى عانى منها ربع سكان البلاد، وتسرب ثلاثة أرباع مليون طفل من التعليم، وعادت الأمراض المعدية للظهور بكثافة وأعلنت خمسة آلاف من بين إثنى عشر ألفاً من منشآت الدولة إفلاسها، وتم تسريح نحو ٢٠٠٠٠٠ موظفاً من بينهم عشرات الآلاف من المدرسين، وعمال الصحة.

وفى البرازيل أدت برامج المؤسسات المانحة إلى إقطاع ٥٠% من ميزانية التعليم والصحة والتنمية الإقليمية وانخفضت الأجور إلى نحو ٣١% وطرد الآلاف من الفلاحين المعدمين من الريف، وانتقلوا إلى المدن، وفصل آلاف العمال والموظفين واستبعد معظمهم إلى مناطق الأكواخ مما أدى إلى زعزعة استقرار البلاد وارتفاع وتيرة العنف الحضرى، والريفي وتساعد الحركات الانفصالية فى الجنوب.

وفى بيرو ارتفعت أسعار السلع الأساسية بشكل رهيب بعد تنفيذ سياسات المؤسسات المانحة فالكروسيين مثلاً ارتفع بنسبة ٣١٠٠% والخبز ١١٥٠% والدقيق ٥٣١% واللبن ٣٨٣% والدجاج ١٨٢% بينما إنخفضت الأجور بنسبة تزيد على ٨٥%، وعم البلاد فى أوائل التسعينيات وباء الكوليرا الذى أصاب نحو ٢ مليون حالة معلنه توفى منهم ٢٠٠٠ فى ستة أشهر كما إنتشر وباء السيل والملاريا وعمت الإضرابات كل مكان، وأفلس آلاف المزارعين الصغار وباتت الدولة

تعتمد بشكل اساسى على بيع الكوكايين لتسديد الديون لتصبح بيرو أكبر منتج فى العالم لأوراق الكوكا المستخدم فى صناعة الكوكايين.

وهذه الآثار نفسها وإن اختلفت الأشكال التى تعرضت لها دول الإتحاد السوفيتى السابق، ويوغسلافيا والهند وبوليفيا حيث تجرى عملية عولمة الفقر على أوسع نطاق وبأسرع شكل ممكن مما دفع الكاتب إلى القول بأنه لا توجد حلول تقنية لأزمة النظام النيوليبرالى الذى يسيطر على عالم اليوم إذ ليس من المحتمل أن تنفذ إصلاحات جادة دون صراع اجتماعى مستمر يشمل كل قطاعات المجتمع على كل المستويات وفى كل البلدان ويوجد فى قوة دافعة كبرى العمال والفلاحين والمنتجين المستقلين والمهنيين والفنانين والموظفين المدنيين ورجال الدين والطلاب والمتقنين. فعولمة هذا النضال أمر أساسى يتطلب درجة من التضامن والتدويل لم يسبق لها مثيل فى تاريخ العالم لأن النظام الإقتصادى العالمى يتغذى على الانقسام الاجتماعى فيما بين البلدان وداخلها لذا فهناك حاجة إلى قوة تجمع معاً كل الحركات الاجتماعية فى كل مناطق العالم الرئيسية فى سعى مشترك والتزام بالقضاء على الفقر وتحقيق السلام العلمى الدائم.

الحق فى سكن ملائم

كان مقرر الأمم المتحدة الخاص المعنى بالسكن الملائم بوصفه عنصراً من عناصر الحق فى مستوى معيشى ملائم السيد ميلون كوثرى قد دعا فى تقريره

الأول المقدم إلى لجنة حقوق الإنسان فى شهر إبريل/نيسان ٢٠٠١ إلى اعتماد تفسير واسع للحق فى السكن الملائم حسبما ورد فى الصكوك القانونية الدولية ، مع مراعاة عدم قابلية جميع حقوق الإنسان للتجزئة وترابطها وضم التقرير إستعراضاً للصكوك الدولية المتعلقة بالحق فى السكن الملائم وسلط الضوء على تحديد المعايير التى اضطلعت به آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة ودعا المقرر الخاص إلى دراسة مجموعة من القضايا ذات الصلة بالسكن الملائم، بما فيها التمييز على أساس الجنس والأراضى والحصول على المياه الصالحة للشرب، وقضايا العولمة الاقتصادية وانسجامها مع حقوق الإنسان ولاسيما أثرها على السكن، وابعاد التعاون الدولى وعمليات الإخلاء بالإكراه والفقر، والسياسات الاجتماعية العالمية وصلتها بحقوق الإنسان.

وتناول المقرر الخاص فى تقريره الثانى المقدم فى مارس/آذار ٢٠٠٢ إلى اللجنة شتى الأنشطة التى اضطلعت بها منذ تقديم تقريره الاول، عملاً بالقرارات التى إتخذتها اللجنة فى دورتها السابعة والخمسين وقد بذل المقرر الخاص جهوداً كبيرة للإسهام فى عدد من الاستعراضات الجارية للمؤتمر العالمى والمبادرات الجديدة فى عام ٢٠٠١ بغية إثارة الاهتمام بموضوع السكن الملائم. وساهم المقرر الخاص مساهمة فعالة فى مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعنى بأقل البلدان نمواً ، والعودة الإستثنائية للجمعية العامة لإجواء إستعراض وتقييم شاملين لجدول أعمال الموئل (أسطنبول+٥)، والمؤتمر العلمى لمكافحة العنصرية والتمييز العنصرى

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

مما يسفر في الغالب عن زيادة تهميش الفقراء. ويعاين التقرير بصورة خاصة آثار خصخصة مرافق المياه في الأوضاع التي أضرت فيها الفقراء. ويخلص التقرير إلى أن العولمة الفالته من عقالها لا يمكن أن تلبى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في السكن الملائم.

وبمقدور الحكومات ان تلعب دوراً هاماً في التوفيق بين سياسات الاقتصاد الكلي وبين الأهداف الاجتماعية وتلبية احتياجات أشد الناس ضعفاً في المقام الأول، مع مراعاة أسبقية الالتزامات في مجال حقوق الإنسان.

ويقترح المقرر الخاص التركيز في تقريره القادم على مسألتين هما: المرأة والأرض وحقوق السكن، وعمليات الإخلاء بالإكراه وغيرها من أشكال التشريد. وستشكل مجالات التركيز الموضوعية هذه أساس النهج الذي يتبعه والأنشطة الأخرى، وتم تطبيقها بالفعل في أول زيارة قطرية لرومانيا في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢. ويزم مع المقرر الخاص ان يقوم بزيارتين خلال هذه السنة إلى المكسيك وكينيا. وقد سنحت الفرصة للمقرر الخاص لزيارة الأراضي الفلسطينية المحتلة أيضاً، فاعتتم هذه الفرصة لجمع المعلومات عملاً بقرار اللجنة د-١/٥.

وقد أجرى المقرر الخاص حوارات نشطة مع الحكومات وأفراد المجتمع المدني، من خلال الردود التي تلقاها على استبياناته وعلى عدد من المزاغم التي نقلت إليه فيما يتعلق بعمليات الإخلاء بالإكراه.

وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، والعملية التحضيرية للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية.

واستناداً إلى تحليل نتائج هذه المؤتمرات، ومع مراعاة أوضاع الفقراء والمستضعفين فيما يخص تفاقم رداءة سكنهم ومخاطر وظروف معيشتهم في كافة أرجاء العالم، أكد المقرر الخاص الحاجة الملحة لعدم الاكتفاء بإعادة التأكيد على المبادئ والالتزامات، وإلى الانتقال من ذلك إلى اتخاذ خطوات ملموسة من أجل إعمال وتطبيق حقوق السكن على نحو تدريجي. ويوجز التقرير طبيعة الالتزامات الحكومية، فيما يخص كلاً من التنفيذ التدريجي والالتزامات ذات الأثر الفوري، مثل إجراءات منع التمييز ومنع عمليات الإخلاء بالإكراه. ويشكل بعدا التضامن والإخاء في مجال التعاون الدولي جانبين لهما أهميتهما من التزامات الدول بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان. ولا سيما العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والالذان يتطلبان المزيد من الاعتراف بهما.

ويتضمن هذا التقرير التركيز على موضوعين: أولهما التمييز والعزل في سياق متابعة المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، وثانيهما، أثر العولمة على إعمال حقوق السكن. وسيكون لإعمال حقوق السكن في بيئة خالية من التمييز العنصري تأثيره المباشر على حقوق الإنسان المواقبة الأخرى. وثمة اتجاه في سياق الحاضر للعولمة والاقتصاد السوقي الحر، نحو المزيد من المنافسة ومن كفاءة الأسواق،

ويفيد المقرر الخاص عن إحراز بعض التقدم في الحوار الجارى مع هيئات المعاهدات، ولا سيما اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ولجنة حقوق الطفل. وقد اعتمدت اللجنتان بيانات، قدمت إلى مؤتمر اسطنبول+٥ لدعم الحق في السكن الملائم وتأييد النهج الذي يتبعه المقرر الخاص كما جاء في التقرير الأول.

وينوه المقرر الخاص أيضاً مع التقدير لعدد من منظمات وهيئات الأمم المتحدة ومجموعات المجتمع المدني التي قدمت الدعم لولايته وأنشطته.

ويختتم المقرر الخاص تقريره بعدد من التوصيات، فيوصى المقرر (أ) بأن تسمح له لجنة حقوق الإنسان بتقديم المزيد من المساهمة في استعراضات المؤتمرات العالمية؛ و(ب) أن تطلب إلى لجنة القضاء على التمييز العنصري وضع تعليق عام بشأن السكن والتمييز؛ و(ج) ان تصدر تفويضاً بإجراء المزيد من البحوث وتنظيم حلقات دراسية للخبراء بشأن الحصول دونما تمييز على السكن والأرض والخدمات المتصلة بهما؛ (د) أن توافق على تركيز اهتمامه على المسائل المتعلقة بحقوق المرأة في ضوء قرار اللجنة ٣٤/٢٠٠١؛ و(هـ) أن تدعو إلى عقد حوارات إقليمية مع الحكومات والمجتمع المدني؛ و(و) أن تشجع على تنفيذ برنامج حقوق السكن المشترك بين برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الأمم المتحدة - المونل) والمفوضية السامية لحقوق الإنسان؛ و(ز) أن تطلب من المقرر الخاص ان يقدم تقريراً إلى الجمعية العامة.

الأردن

المنظمة ترحب بالعفو الملكي عن توجان الفيصل

تلقت المنظمة العربية لحقوق الإنسان ببالغ الارتياح أنباء إصدار جلالة الملك "عبد الله الثاني" أمراً ملكياً بالعفو عن السيدة "توجان الفيصل" المحكوم عليها بالسجن لمدة ١٨ شهراً لإدانته أمام محكمة أمن الدولة ذات الطابع الاستثنائي بتهم تتصل بما نشرته من انتقادات لسياسات الوزارة الأردنية.

كان الأستاذ "محمد فائق" الأمين العام للمنظمة قد وجه كتاباً إلى جلالة الملك "عبد الله الثاني"، ناشده فيه إصدار قرار عفو عن السيدة "توجان الفيصل". والمنظمة إذ ترحب بهذه الخطوة الإيجابية، فإنها تتوجه بالتحية والتقدير إلى جلالة الملك على سرعة استجابته لمناشدتها.

.. وتناشد مفوضية اللاجئين إعادة

النظر في طلب لاجئ عراقي

تلقت المنظمة شكوى من المهندس "على صاحب حمزة" العراقي الجنسية، والذي يطالب بإعادة النظر في قرار مفوضية اللاجئين بعمان رفض طلبه الحصول على الحق في اللجوء.

أفادت الشكاوى أن المذكور قد فر من العراق هرباً من ملاحقة الأجهزة الأمنية له لمشاركته في اضطرابات العام ١٩٩١، وأنه تقدم بطلب اللجوء إلى مكتب المفوضية في عمان، لكنه أبلغ برفض طلبه وإغلاق ملفه نهائياً دون أن يتاح له

استئناف القرار.

وقد خاطبت المنظمة المفوضية في عمان، وناشدتها إعادة النظر في قرارها، وإتاحة الحق في الاستئناف للمذكور، كما أحالت مضمون الشكاوى إلى المنظمة العربية لحقوق الإنسان في الأردن لبدل مساعيها في ذات الاتجاه.

تونس

المنظمة تناشد السلطات الكف عن

ملاحقة القاضى اليحياوى

وأفراد عائلته

تلقت المنظمة شكوى أفادت أن السلطات الأمنية تواصل ملاحقتها للقاضى "مختار اليحياوى" رئيس المركز التونسى لاستقلالية القضاء _ غير المرخص له والضغط عليه من خلال أفراد عائلته، وحرمانه من حقه في حرية السفر والتنقل. أفادت الشكاوى أن السلطات الأمنية قامت في ٤ يونيو/حزيران باعتقال "زهير اليحياوى" ابن شقيق القاضى اليحياوى، وصادرت أجهزة الكمبيوتر التي يملكها، وأحالته إلى المحكمة الإصلاحية الرابعة بتونس والتي جددت احتجازه.

كما أفادت الشكاوى أن "أميرة اليحياوى" ابنة القاضى اليحياوى قد تعرضت لاعتداء من قبل مجهولين في ١٣ يونيو/حزيران، فضلاً عن ذلك قامت عناصر مجهولة باقتحام مكاتب أعضاء في المركز التونسى لاستقلالية القضاء في ١٧ يونيو/حزيران. وتناشد المنظمة السلطات التونسية وقف المضايقات عن القاضى اليحياوى، والكف عن الملاحقة القضائية لابن شقيقه "زهير اليحياوى"، والتحقيق في وقائع الاعتداء

والاقتحام، ومعاقبة المسؤولين عنها.

مصر

المنظمة تطالب بالإفراج عن

محامين محتجزين

تلقت المنظمة شكوى أفادت أن السلطات الأمنية قامت في ٢٦ يونيو/حزيران باعتقال ٦ محامين من وكلاء أحد المرشحين في الانتخابات التكميلية لمجلس الشعب بدائرة الرمل بالإسكندرية، وذلك على صلة بأدائهم لمهام تتصل بمهنتهم. وهؤلاء المحتجزين الأساتذة "سعد مغازى"، و"خلف بيومى"، و"شريف هارون"، و"عادل رمضان"، و"عصام صالح"، و"عبد الرزاق قطب". والمنظمة تطالب السلطات المختصة بضرورة الإفراج عن المحتجزين، طالما تثبت في حقهم اتهامات محددة.

.. وتطالب بالإفراج عن أحد

المعتقلين

كما تلقت المنظمة شكوى تفيد أن السلطات الأمنية تواصل منذ أغسطس/آب الماضى اعتقال "إبراهيم عبد الهادى خليل" بسجن الغربيات غربى مدينة الإسكندرية، على الرغم من قرار القضاء بالإفراج عنه.

وقد خاطبت المنظمة السلطات المختصة، وناشدتها سرعة الإفراج عن المذكور، طالما لم تثبت في حقه اتهامات محددة.

الجرائم فى مراكز الاحتجاز.

المنظمات المصرية تطالب بوقف

ملاحقة مركز الأرض

أعربت المنظمات المصرية العاملة فى مجال حقوق الإنسان عن بالغ قلقها لقيام السلطات الأمنية بممارسة ضغوط على مركز الأرض لحقوق الإنسان لوقف إصدار مطبوعاته ونشرته غير الدورية.

وطالبت المنظمات السلطات المختصة بوقف ملاحقتها للمركز وأعضاءه وإفساح المجال أمام منظمات المجتمع المدنى وحقوق الإنسان للعمل بحرية، وفقاً للمواثيق الدولية لحقوق الإنسان، التى صادقت عليها الحكومة المصرية.

اليمن

المنظمة تطالب السلطات بالتحقيق

فى اختطاف الأمن لصحفيين

تلقت المنظمة شكوى تفيد أن عناصر من الأمن السياسى قاموا خلال مايو/أيار باعتقال الكاتب الصحفى "عبد الرحيم محسن" القيادى البارز بالحزب الاشتراكى المعارض، وذلك من دون إذن قضائى أو توجيه اتهامات رسمية إليه.

وأفادت الشكوى أن أقارب المذكور لم يستطيعوا الاستدلال على أسباب اعتقاله ومكان احتجازه، مما دعاهم لوصف الإجراء بالاختطاف.

وقد تلى ذلك واقعة اختطاف أخرى للصحفى "إبراهيم حسين باشا"، قام بها كذلك عناصر من الأمن السياسى.

وقد خاطبت المنظمة السلطات اليمنية

.. وترحب بقرار وزير الداخلية

السماح لسجين بحضور جنازة

والده

ترحب المنظمة العربية لحقوق الإنسان بقرار السيد اللواء "حبيب العادلى" وزير الداخلية بالسماح لأحد السجناء بحضور جنازة والده.

كان مركز حقوق الإنسان لمساعدة السجناء قد وجه خطاباً عاجلاً إلى وزير الداخلية، ناشده فيه السماح للسجين "على محمد أبو محمد" المشاركة فى جنازة والده، وقد استجاب الوزير على وجه السرعة لطلب المركز، وهو ما لقى ترحيب العديد من الدوائر الحقوقية المصرية.

.. وتطالب بتحقيق عاجل فى وفاة

محتجز بشبهة التعذيب

وتلقت المنظمة شكوى تفيد أن السيد "محمد محمود محمد عثمان" (٢٥ عاماً) قد توفى من جراء التعذيب بقسم شرطة مصر القديمة بالقاهرة فى يوم ٢٨ مايو/أيار.

أفادت الشكوى أن مشادة كلامية بين المذكور ورجال الشرطة، أدت إلى اقتياله إلى قسم الشرطة حيث تعرض لاعتداءات شديدة بالضرب أدت إلى انهيار حالته الصحية، ومن دون توفير الرعاية الطبية اللازمة له، مما أدى إلى وفاته.

كما أفادت الشكوى أن عائلة المذكور قد تقدمت ببلاغ إلى الجهات الأمنية فى الحادث، وبأشرت النيابة العامة التحقيق.

وتناشد المنظمة السلطات المختصة لحث جهودها للحد من وقوع مثل هذه

المختصة، وطالبتها بالتحقيق فى واقعة اختطاف "عبد الرحيم محسن"، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بإطلاق سراح المذكور وضمان سلامته، كما تطالب السلطات بضرورة الإفراج كذلك عن الصحفى "إبراهيم حسين"، والتحقيق مع المسئولين عن اختطاف المذكورين.

.. وتطالب السلطات بالتحقيق فى

الاعتداء على نقيب الصحفيين

كما تلقت المنظمة شكوى أفادت أن أحد الصحفيين قام فى مطلع يونيو/حزيران باعتداء مسلح ضد الأستاذ "محبوب على" نقيب الصحفيين، وأن السلطات لم تتخذ الإجراءات القانونية اللازمة ضد المعتدى.

وقد أعلن اتحاد الصحفيين العرب فى بيان له إدانته لهذا الحادث، وطالب بإعمال القانون ومحاسبة الجانى عن جريمته، فضلاً عن المطالبة باتخاذ الإجراءات التأديبية اللازمة داخل النقابة.

وتطالب المنظمة السلطات اليمنية المختصة بالتحقيق فى هذه الواقعة، واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لمحاسبة المعتدى.

السودان

المنظمة تأسف

لتنفيذ أحكام إعدام بدارفور

تلقت المنظمة ببلاغ القلق معلومات أفادت بأن سلطات سجن مدينة الفاشر بولاية شمال دارفور، قد نفذت أحكاماً بالإعدام بحق ٤ مواطنين خلال مايو/أيار، وذلك بعد أن أدانتهم محكمة طوارئ خاصة بارتكاب جرائم النهب المسلح. وأن

شكاوى ومداخلات

القرار الذى أثار احتجاجات الدوائر الصحفية والحقوقية فى مصر، والذين اعتبروا القرار لا يخلو من سمة العنصرية ويرتبط بموقف الطلاب المؤيد لحقوق الشعب الفلسطينى، لا سيما وأن قرار الرفض صدر بعد ماطلة طويلة من السفارة أدت إلى تدهور إصابة هؤلاء الطلاب والذين يتهددون بفقدان بصرهم.

كانت إصابة الطلاب قد حظيت باهتمام واسع فى مصر، وأصدرت الدولة قراراً بعلاجهم فى الخارج على نفقتها طبقاً لتوصية الأطباء المعالجين.

والمنظمة إذ تأسف لقرار السفارة البريطانية، فإنها تطالب السلطات البريطانية بإعادة النظر فى قرارها بشكل عاجل، كما تطالب السلطات المصرية بالبحث عن دولة أخرى يتوافر فيها العلاج اللازم للطلاب حرصاً على حالتهم الصحية.

أستراليا

المنظمة تدين سلوك السلطات ضد

طالبى اللجوء

تعرب المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن بالغ قلقها لأوضاع المئات من طالبى اللجوء العرب ومن جنسيات أخرى فى أستراليا، ويعانون من ظروف معيشية قاسية ومهينة فى المعسكرات التى خصصتها لهم السلطات الأسترالية.

لقد أكدت العشرات من الشكاوى التى وردت للمنظمة حجم وأشكال المعاناة التى يعانيها المذكورين، نتيجة عزلهم فى معسكرات احتجاز أشبه بالسجون وتفقد للحدود الدنيا للمعيشة الإنسانية، فضلاً عن

إدانتها بارتكاب جريمة الزنا.

وأفادت المعلومات أن العقوبة قد تم تنفيذها فى نفس يوم صدر الحكم دون أن تمنحها المحكمة مهلة لاستئناف الحكم أو عرضها للكشف الطبى، رغم تدهور حالتها الصحية.

.. إخضاع صحف للرقابة

المباشرة

تلقت المنظمة شكاوى تفيد بأن السلطات قد أخضعت جريدتى الصحافة والحرية اليومييتين للرقابة المباشرة، وذلك عن طريق إلزام الجريدتين بعرض كل المواد المعدة للنشر على سلطات الرقابة الأمنية للتصديق عليها قبل طباعتها، وذلك بالمخالفة لقرار الرئيس السودانى فى نوفمبر/تشرين الماضى بوقف الرقابة المسبقة على الصحف.

وتكرر المنظمة مطالباتها للسلطات المختصة بالكف عن إيقاف الصحف بالطريق الإدارى، وفقاً للالتزامات الدولية للحكومة السودانية فى مجال حقوق الإنسان وحياته الأساسية.

مصر/المملكة المتحدة

المنظمة تأسف لرفض بريطانيا منح

تأشيرات لعلاج طلاب مصابين

رفضت السفارة البريطانية فى مصر السماح لأربعة من طلاب جامعة الإسكندرية بدخول الأراضى البريطانية لغرض العلاج من إصابتهم خلال تظاهرات الجامعة الاحتجاجية على الجرائم الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطينى فى مطلع أبريل/نيسان الماضى، وهو

هناك ١٥ مداناً فى انتظار تنفيذ نفس العقوبة عليهم بأحكام أصدرتها ضدهم محكمة الطوارئ بمدينة نيالا بجنوب دارفور خلال الفترة بين مارس/آذار ومايو/أيار هذا العام.

وكان قد صدر قرار بتشكيل محاكم خاصة بولايات دارفور بغرب السودان بموجب قانون الطوارئ منذ مايو/أيار ٢٠٠١، وقد حدد القرار اختصاصاتها بالنظر فى بلاغات الحراية والنهب المسلح وحيازة الأسلحة بدون ترخيص والجرائم الموجهة ضد الدولة وجرائم المخدرات.

وقد حظر القرار ترفع المحامين أمام تلك المحاكم، وسمح للمتهمين باستئناف أحكامها المتعلقة بعقوبة الإعدام أو القطع فقط. وحدد مدة الاستئناف بأسبوع واحد ولدرجة واحدة، ويتم تشكيل محاكم الطوارئ من ثلاثة أفراد عسكريين وقاض واحد -.

ومنذ تشكيل هذه المحاكم تم تنفيذ أحكام الإعدام على العديد من المواطنين، إثر محاكمات مبسرة تفتقر لمعايير العدالة وتنتهك حقوق الدفاع.

والمنظمة إذ تأسف لما ورد من معلومات، فإنها تجدد مناشدتها للسلطات السودانية بتوفير ضمانات المحاكمة العادلة لكافة المتهمين ووقف تنفيذ عقوبة الإعدام الصادرة من محاكم خاصة أو استثنائية.

.. وتنفيذ عقوبة الجلد على مواطنة

بمدينة نيالا

أصدرت إحدى المحاكم بمدينة نيالا غربى السودان حكماً فى ٤ يونيو/حزيران، قضى بالجلد مائة جلدة على المواطنة "علوية محمد عبد الله"، بعد أن

"حرب الجلباب والصاروخ" وثائق الخارجية الأمريكية حول الإرهاب

ما تضمنته الوثيقة من مغالطات وتحيز وسياسة الكيل بمكيالين وإغفال إرهاب الدولة الإسرائيلي من خلال عمليات الاغتيال وجرائم المستوطنين. ثم تقدير الدول التي يتواجد فيها الإرهاب بـ ٦٠ دولة، وتركز معظم العمليات ضد أهداف أمريكية في أمريكا اللاتينية بينما سجل الشرق الأوسط اعتداءين فقط.

٢- أحداث ١١ سبتمبر/أيلول أدت إلى تبديد نظرية الأمن الأمريكية رغم ما يتوافر لها من مقومات.

٣- رد الفعل المتسارع من جانب واشنطن باستبعاد احتمالات الهجوم الدولية أو المحلية وتوجيه الاتهام إلى أسامة بن لادن وتنظيم القاعدة دون توافر وتقديم أدلة، وإعلان حرب مفتوحة زمنياً ومكانياً. ثم اتخاذها قرار الحرب ضد أفغانستان خلال أيام بأجندة معدة سلفاً.

٤- ويؤكد هذه الحقيقة إعلان حركة طالبان يوم ١٢ سبتمبر/أيلول استعدادها لتسليمه بن لادن بشرط تقديم أدلة الاتهام. ورغم ذلك أعطته الولايات المتحدة إنذاراً ومهلة كافية للاختفاء.

٥- يستخلص الكاتب من تحليله العميق أن الصراع هو صراع سياسات ومصالح لذلك بدأ بأفغانستان لموقعها القريب من بترول بحر قزوين، ويعتبر التحرك الأمريكي حرب باردة منفردة ضد سيادة الدول، مما يعنى فى الواقع رسم خريطة سياسية جديدة للعالم يدخل الشرق الأوسط ضمن نطاقها المستهدف.

فى كتابه الصادر عن دار الشروق فى مستهل هذا العام وتحت هذا العنوان يقدم "محمود المراعى" قراءة تحليلية للوثيقة الصادرة عن وزارة الخارجية الأمريكية حول الإرهاب الدولى فى أبريل/نيسان ٢٠٠١ وما ورد بها من تعريف للإرهاب ومعلومات حول التنظيمات التى يعتبرها إرهابية وأنشطتها وأهدافها ونماذج عملياتها خلال الفترة من ١٩٩٥ - ٢٠٠٠. ومن خلال الربط بين ما فى الوثيقة من معلومات وبين أحداث ١١ سبتمبر/أيلول فى الولايات المتحدة، وما تلاها من الحرب ضد الإرهاب بدءاً بأفغانستان، يثير المؤلف تساؤلات هى أقرب إلى الإجابات حول حقيقة دوافع وأسباب التحرك العسكرى الأمريكى وأهدافه السياسية، وبالتالي الاتجاه المتوقع فى المرحلة المقبلة. ويستند تحليل الكاتب للحقائق التالية:-

١- تعريف الوثيقة لمصطلح الإرهاب بأنه "العنف المتعمد والذى تحركه دوافع سياسية ويجرى ارتكابه ضد أطراف غير محاربة بواسطة جماعات شبة عسكرية أو عملاء سربيين". وهو تعريف واسع يضم منظمات المقاومة الوطنية ضد الاحتلال اعتبرت ضالعة فى الإرهاب ومعاذرة للولايات المتحدة وتتمتع بحماية بعض الدول العربية. وهو ما تصدت له المنظمة العربية لحقوق الإنسان من خلال مضمون خطابها إلى وزير الخارجية الأمريكى بتاريخ ١٠ مايو/أيار ٢٠٠١ مشيرة إلى

سوء معاملة إدارات هذه المعسكرات لطالبي اللجوء، الذين بلغت مدد احتجاج معظمهم إلى أكثر من عامين، وتتسم هذه المعاملة بالطابع العنصرى البغيض.

كانت السلطات الأسترالية قد رفضت أغلبية طلبات اللجوء المقدمة إليها ولم تقبل سوى عدد ضئيل منها، وقد أفادت رداً على المكاتبات العديدة التى وجهتها المنظمة إليها خلال العامين الماضيين بأنها لم تجد فى الحالات التى أشارت إليها المنظمة الأسباب الكافية لقبولها لطلباتهم، ولكنها لم تبحث بجدية فى مطلب المنظمة إليها بإحالة قضايا المرفوضين إلى المفوضية السامية لشئون اللاجئين.

وكان أغلب هؤلاء قد وصلوا إلى الأراضي الأسترالية عبر قوارب تهريب اللاجئين التى يديرها سماسرة الهجرة فى جنوب آسيا المعروفة بقوارب الموت، وينتمى أغلبهم لعراق وأفغانستان وفلسطين وعدد آخر من بؤر النزاع فى العالم، وهم معرضون لمخاطر شتى فى حال ترحيلهم إلى بلدانهم.

وتلاحق السلطات الأسترالية قضائياً أربعة من مواطنيها لاتهامهم بمساعدة أكثر من ٣٥ من طالبي اللجوء المحتجزين فى معسكر ووميرا لطالبي اللجوء على الهرب من المعسكر، نتيجة للظروف المعيشية القاسية التى يواجهونها.

والمنظمة إذ تدين سلوك السلطات الأسترالية بحق طالبي اللجوء، فإنها تناشد المفوضية السامية للاجئين بالتدخل العاجل والسريع لحل مشكلة هؤلاء والنظر فى منحهم الحق فى اللجوء تحت مظلة المفوضية.

المنظمة

تعلن تقريرها السنوي

أعلنت المنظمة العربية لحقوق الإنسان في ١٧/٦/٢٠٠٢ تقريرها السنوي عن حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي. ويتناول التقرير - الذي يصدر بانتظام منذ العام ١٩٨٧ - مسار حقوق الإنسان في البلدان العربية خلال العام ٢٠٠١ والربع الأول من العام ٢٠٠٢، كما ألحق به تقرير واف عن المؤتمر العالمي الثالث لمكافحة العنصرية.

سجل التقرير قلقه البالغ من تداعيات الحملة الدولية لمكافحة الإرهاب وتأثيرها السلبي على منظومة ضمانات حقوق الإنسان، وانعكاساتها على البلدان العربية، والمجتمعات العربية في المهجر، وخطتها المتعمد بين مكافحة ظاهرة مستهجنة عالمياً، وبين تحقيق أغراض سياسية مستهدفة. وأدان بشدة الحملة العنصرية الرامية لوصم المجتمعات العربية والإسلامية بل والدين الإسلامي ذاته باتهامات مشينة مثل الإرهاب والتخلف وما أفضت إليه من جرائم عنصرية في العديد من الدول، كما أدان التوجهات الرامية إلى توسيع نطاق العمليات العسكرية بزعم مواجهة الإرهاب، والخلط بين المقاومة المشروعة للاحتلال والإرهاب.

ورصد التقرير انسياق بعض البلدان العربية إلى تفويض الضمانات القانونية لحقوق الإنسان بدعوى دعم مكافحة الإرهاب على غرار ما حدث في الأردن، أو استئناف بعضها للمحاكمات العسكرية مثل مصر وتونس، وتسليم المعارضين

المشتبه فيهم دون إجراءات قانونية في العديد من الدول، وقصور جهود معظم الحكومات العربية عن تحمل مسؤولياتها تجاه مواطنيها في أفغانستان، أو الأسرى منهم لدى قوات التحالف الأفغاني، أو لدى الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد دعت المنظمة الحكومات العربية إلى اعتماد الشفافية في إجراءاتها لمكافحة الإرهاب خاصة مع شكوكها في دقة القوائم الأمريكية وانحيازها. وكان مؤسفاً رفض دعوة المفوضة السامية لحقوق الإنسان، التي ساندتها المنظمة، لتأسيس آلية دولية لمراقبة تنفيذ قرارات مجلس الأمن بخصوص مكافحة الإرهاب من منظور معايير لحقوق الإنسان.

وتناول التقرير تفصيلاً الاعتداءات الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني، واستغلال إسرائيل مناخ الحملة الدولية لمكافحة الإرهاب لمضاعفة اعتداءاتها، وتقويض جهود السلام، وتكريس سياسات الحصار والاعتقالات والنفي والاستيطان، وإعادة احتلال مناطق الحكم الذاتي، في إجراءات تتدرج بين جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. ومحاولة طرح أسس للتسوية تديم الاحتلال، وتتكبر على الشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة.

ورصد التقرير أشكال المعاناة التي يتعرض لها الشعب العراقي نتيجة للعقوبات الاقتصادية التي دخلت عامها الثاني عشر، وأعرب عن أسفه لعرقلة المساعي الرامية لرفع العقوبات ووضع نهاية لمعاناة الشرائح الضعيفة في المجتمع وابتكار آليات جديدة لتأبيد هذه العقوبات، وحرمان الشعب العراقي من حقه في الحياة الكريمة.

كذلك سجل التقرير قلقه البالغ من استمرار أعمال العنف والإرهاب في الجزائر، وعدم كفاية جهود إجلاء مصير المفقودين، واستتكر الممارسات التي أفضت إلى اضطرابات منطقة القبائل، وأعمال العنف والتخريب التي رافقت المسيرات، وأدت إلى وقوع المزيد من القتلى.

وتابع التقرير ببالغ القلق اطراد تورط جميع الأطراف في انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان في جنوب السودان، وإخفاقها في إحراز تقدم في جهود التسوية، كما عبر عن ارتياحه لاتفاق وقف إطلاق النار في مناطق النوبا ودعا إلى تعزيزه وتوسيعه، وتطلعه لنجاح جهود الحكومة الرامية لوضع حد لجرائم اختطاف النساء والأطفال وإجلاء مصير المختطفين منهم.

ورغم تسجيل التقرير تقديره لجهود بعض الحكومات في مكافحة ظاهرة الإفلات من العقوبة في جرائم التعذيب ومحاكمة المتهمين في هذه الجرائم كما حدث في مصر وتونس والمغرب إلا أن الظاهرة استمرت على حدتها، وخاصة في مصر وتونس والعراق وتوفي العديد من الضحايا أثناء احتجازهم بشبهة التعذيب.

ويلفت التقرير الانتباه إلى استئراء ظاهرة المحاكم الاستثنائية في العديد من البلدان، سواء بإحالة المدنيين إلى محاكم عسكرية على غرار ما حدث بمصر وتونس ولبنان، أو تعزيز دور المحاكم الخاصة ومحاكم الطوارئ على نحو ما جرى في سوريا والعراق والسودان والأردن وليبيا. وانقضاء العديد من المحاكمات لمعايير المحاكمة العادلة.

من أخبار المنظمات

لبنان يمنح وسام الأرز للأمين العام لاتحاد المحامين العرب

منح الرئيس اللبناني "إميل لحود" فى ٤ يونيو/حزيران ٢٠٠١ وسام الجمهورية من الدرجة الأولى "الأرز الوطنى" إلى الأستاذ "فاروق أبو عيسى" أمين عام اتحاد المحامين العرب وعضو اللجنة التنفيذية للمنظمة، تقديرًا لدوره ودور الاتحاد وجهودهما القومية فى الدفاع عن المصالح العربية واستقلال القضاء ومهنة المحاماة وتعزيز أوضاع حقوق الإنسان والشعوب.

اللجنة العربية - الأمريكية

لمناهضة التمييز تعقد مؤتمرها

الوطنى التاسع عشر

عقدت اللجنة العربية - الأمريكية لمناهضة التمييز مؤتمرها الوطنى التاسع عشر فى مدينة ارلنجتون فى المدة من ٦ إلى ٩ يونيو/حزيران ٢٠٠٢، وقد اتخذ المؤتمر القرارات التالية:-

١- ان اللجنة التى تسعى لحماية الحقوق المدنية وحريات المواطنين من أصل عربى المقيمين فى الولايات المتحدة، تشعر بأن أحداث ١١ سبتمبر/أيلول ٢٠٠١ قد خلقت تحديات جديدة نتيجة للقيود التى فرضت على الحريات المدنية، ولهذا فان اللجنة سوف تكثف جهودها للدفاع عن هذه الحقوق وسوف تعمل من أجل تدعيم تحالفاتها مع كافة القوى التى تعمل من أجل حماية الحقوق المدنية.

٢- سوف تشجع اللجنة المواطنين من أصل عربى على الترشح لشغل مقاعد فى

وسجل التقرير بكل أسف استمرار تقييد الحريات العامة من خلال التشريعات والممارسات، واستهداف الحريات الصحفية خاصة، حيث استمرت الرقابة على الصحف، وتعرضت عشرات من الصحف للإغلاق أو التوقيف أو المصادرة، كما استمر الصحفيون هدفاً للملاحقات القضائية على خلفية الخلط بين حرية النقد وجرائم القذف، وتعرض بعضهم للاعتداءات والاحتجاز والتهديد على صلة بممارستهم لمهنتهم.

كما استمر فرض القيود على الحق فى تنظيم الأحزاب والجمعيات، بدءاً من رفض التسجيل إلى تجميد النشاط، إلى حل البعض. فتم حل أحزاب فى موريتانيا، وتجميد أحزاب فى مصر والسودان ورفض تسجيل أحزاب فى تونس ومصر والمغرب ورفض تسجيل جمعيات فى سوريا وتونس. فضلاً عن استمرار الحظر فى ليبيا والعراق، وبلدان الخليج (عدا البحرين والكويت) والتى تشددت فى مراقبة أنشطة الجمعيات القائمة على صلة بإجراءات مكافحة تمويل الإرهاب.

ورغم إجراء العديد من الانتخابات الدورية، فلم تعكس فى إجراءاتها ونتائجها إضافات تعزز الحق فى المشاركة، وأضافت التطورات الدولية عمقاً جديداً لمأزق ممارسة هذا الحق، بالتهديد بإسقاط نظم سياسية واستبدالها بالقوة بدعوى تعزيز الديمقراطية، ويعصف هذا الطرح العدوانى بقضية الديمقراطية بغض النظر عن قرب هذه الحكومات أو بعدها عن الديمقراطية، إذ يقوض المبدأ الراسخ بحق الشعوب فى اختيار نظمها السياسية.

المؤسسات التشريعية الأمريكية، كما ستقوم بحملة من أجل تشجيعهم على القيد فى القوائم الانتخابية، كما ستوفر الدعم اللازم للمرشحين أثناء حملاتهم الانتخابية بما فى ذلك الدعم المالى.

٣- تؤيد اللجنة إقامة سلام عادل وشامل فى منطقة الشرق الأوسط يقوم على عودة جميع الأراضى العربية المحتلة من إسرائيل وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وحق اللاجئين الفلسطينيين فى العودة وفقاً لقرارات الشرعية الدولية.

وسوف تستمر اللجنة فى التمسك بحق الشعب الفلسطينى فى الحرية والمساواة وتقرير المصير.

٤- ترى اللجنة أن الحصار المفروض على الشعب العراقى قد أدى إلى مقتل الآلاف من الأبرياء، كما أن استمرار الغارات الجوية قد ساهم فى زيادة المعاناة للشعب العراقى ولهذا فان اللجنة سوف تستمر فى تأييد الشعب العراقى وكفاحه من أجل إنهاء الحصار المفروض عليه ورفض تعرضه لهجمات جديدة.

٥- تدعو اللجنة الحكومة الأمريكية إلى وضع سياستها الخارجية على أساس احترام المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان، كما تتناشد الحكومات العربية باحترام هذه الحقوق والحريات.

٦- ترفض اللجنة ما يردده البعض من صراع بين الحضارات أو بين الولايات المتحدة والعالم العربى والإسلامى وترى أن الجالية العربية الأمريكية يمكنها القيام بدور لتقريب وجهات النظر، وستقوم اللجنة بما تستطيع لإقامة جسور التفاهم بين الولايات المتحدة والعالم العربى.

من أخبار المنظمات

منظمة العمل الدولية تدين

الانتهاكات الإسرائيلية وآثارها

الاقتصادية المدمرة

عقدت منظمة العمل الدولية في الفترة ٣-٢٠ يونيو/حزيران في جنيف دورتها التسعين، في ظل أجواء التوتر الشديدة المخيمة على منطقة الشرق الأوسط.

وقد أسفرت جهود الوفود العربية المشاركة ومن خلال التنسيق الفعال مع الدول والمجموعات الإقليمية الأخرى عن تبني خمسة قرارات من أصل ١٢ قرار، وجاء مشروع القرار العربي في الترتيب الثالث بين هذه القرارات الخمس التي تقدمت بها الدول الأعضاء. وطالب القرار بأن تلتزم منظمة العمل الدولية بدورها في تنفيذ القرارات المتعلقة بالترقية العنصرية، وانتهاك الحريات النقابية التي تمارسها سلطات

الاحتلال في فلسطين، والآثار الاقتصادية لسياسة الاستيطان على أوضاع العمل والعمال. كما نص مشروع القرار على:

* مطالبة الحكومة الإسرائيلية بالانسحاب الفوري من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة وفي مقدمتها القدس الشريف.

* حث أعضاء المنظمة الدولية على تقديم الدعم المادي والمعنوي إلى أطراف العمل في فلسطين والأراضي العربية المحتلة، إسهاماً في إزالة الآثار المدمرة، وتنفيذ برنامج دعم تقني متكامل وشامل، وإعادة بناء وتأهيل المؤسسات الإنتاجية والاجتماعية والنقابية.

* مطالبة إسرائيل بالإفراج الفوري عن الحقوق التأمينية للعمال العرب ودفع

حلقة نقاشية

حول قضايا التربية والتدريب في

مجال حقوق الإنسان

نظم المعهد العربي لحقوق الإنسان، بالتعاون مع مركز التوثيق والمعلومات والتكوين لحقوق الإنسان بالمغرب، حلقة نقاشية حول قضايا التربية على حقوق الإنسان والتدريب في المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان. شارك فيها ممثلون لمنظمات غير حكومية ومراكز خبيرة في التدريب في مجال حقوق الإنسان وبعض الخبراء في مجال التقييم، بينهم الأستاذ محسن عوض مساعد الأمين العام للمنظمة.

ناقشت الحلقة في الفترة ١-٤ يونيو/حزيران التحديات التي تعترض التربية على حقوق الإنسان، والطرق الملائمة لتعميم أنشطة التربية على حقوق الإنسان وخاصة التدريب وقياس أثره على أداء المنظمات غير الحكومية المعنية، ومدى فاعلية التدريب بالوسائل التكنولوجية الحديثة. وسبل تطوير شراكة وشبكة تعاون بين المعاهد والمنظمات العاملة في مجال التربية على حقوق الإنسان. وساهم في إثراء النقاش تخصص مناقشة للتجارب الدولية المقارنة في مناطق مختلفة من العالم.

وتتكمال هذه الحلقة مع حلقة متخصصة مماثلة عقدها المعهد العربي لحقوق الإنسان بالتعاون مع المنظمة العربية لحقوق الإنسان في القاهرة حول قضايا التدريب في مجال حقوق الإنسان في أبريل/نيسان ٢٠٠١.

التعويضات المستحقة لهم.

* إنشاء لجنة دائمة لبحث أوضاع أطراف العمل في فلسطين والأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، واتخاذ التدابير اللازمة لحمايتهم وتنمية قدراتهم. وقد تمكنت المجموعة العربية من إسقاط المرشح الإسرائيلي لعضوية مجلس إدارة منظمة العمل الدولية، وتم انتخاب رئيس الاتحاد العمالي اللبناني بدلاً منه، كما تم انتخاب ليبيا، والسودان، والسعودية لعضوية مكتب العمل الدولي.

إعلان التقرير الأول

عن التنمية البشرية العربية

أصدر البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة تقريره الأول عن التنمية البشرية في الوطن العربي في اجتماع مشترك مع جامعة الدول العربية في مقرها بالقاهرة/مصر في مطلع يوليو/تموز.

تناول التقرير جهود تحقيق التنمية البشرية في البلدان العربية، منوهاً بتوافر المعطيات اللازمة لتحقيق التنمية، وركز بشكل كبير على معوقات تحقيق التنمية في البلدان العربية، وعلى رأسها الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، وكذا تراجع دور المرأة وضعف الحريات السياسية والسيطرة على وسائل الإعلام وتضايف معدلات الأمية والبطالة عن المعدلات العالمية، وانتقد الإخفاق في مكافحة الفقر.

وحت التقرير البلدان العربية على التخلص من المعوقات، وتطوير الجهود الإيجابية لرفع متوسط الأعمار وتقليص وفيات الأطفال، والتي أثنى عليها التقرير.

من أخبار المنظمات



بدء العمل فى برنامج

دمج التنمية وحقوق الإنسان

بعد أن صادقت عليه ثلاث دول عربية، إنطلق العمل فى تنفيذ البرنامج المشترك حول "التنمية البشرية وحقوق الإنسان"، وعقدت لجنة التسيير المشتركة إجتماعها الأول فى بيروت/لبنان يومى ٦ و ٧ يونيو/حزيران، بمشاركة ممثلى المنظمات الراعية والمنفذة للمشروع، وهى البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة (UNDP) والمفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان (UNHCHR)، والمنظمة العربية لحقوق الإنسان (AOHR).

وقد ناقش الاجتماع آليات تنفيذ المشروع ووسائل العمل فى المراحل المختلفة، وكذا التحضير لجدول أعمال اجتماع اللجنة الاستشارية الأول وأطلق الموقع الإلكتروني للمشروع على الشبكة الإلكترونية للمعلومات "الإنترنت" (WWW.Arabhumanrights.org)، ومحاور العمل فيه وما يتضمنه من وثائق ومعلومات وتغطيات وقوائم ببلوغرافية، وربطه مع غيره من المواقع ذات الصلة، واستخدام أحدث وسائل الربط والعرض. وكذلك استعرضت اللجنة خطوات الإعداد لورشة العمل الأولى حول الإعلام وحقوق الإنسان، وجوانب العمل فى إعداد الدليل العربى الأول لحقوق الإنسان.

وكانت ثلاث دول عربية هى الجمهورية اليمنية والمملكة المغربية وجمهورية مصر العربية قد صادقت على مشروع البرنامج خلال النصف الأول من العام الجارى.

المنظمة تطلق موقعها الجديد على شبكة الإنترنت

أطلقت المنظمة العربية لحقوق الإنسان موقعها الجديد على شبكة الإنترنت اعتباراً من منتصف يونيو/حزيران ٢٠٠٢ وعنوانه www.aohronline.org. يتضمن الموقع معلومات وافية عن المنظمة وأفرعها ومؤسساتها العضوة وأنشطتها باللغتين العربية والإنجليزية. كذلك يتضمن الموقع التقارير السنوية عن حالة حقوق الإنسان فى الوطن العربى باللغة العربية، وخلاصتها بالإنجليزية.

كما يتضمن نشرتها الدورية: باللغة العربية، والطبعة الإنجليزية

"Human Rights in Brief"

ودعت المنظمة السيدات والسادة من أعضائها وكل المتهمين بقضايا حقوق الإنسان لزيارة الموقع.

تأسيس منظمة مصرية

لمقاومة العولمة

عقد بالقاهرة/مصر فى ٢٧ و ٢٨ يونيو/حزيران الاجتماع التأسيس الأول "للمجموعة المصرية لمناهضة العولمة"، حضره عدد من ناشطى منظمات المجتمع المدنى وحقوق الإنسان والأحزاب السياسية المصرية وأساتذة الجامعات. قام الاجتماع بإطلاق البيان التأسيسى تحت عنوان "عالمنا ليس للبيع أو الدمى"، وناقش مقترحات قواعد عمل المجموعة وخطة التحرك الشعبى، وآليات الانخراط فى الحركة العالمية لمناهضة العولمة.

المنظمة العربية لحقوق الإنسان

*تأسست عام ١٩٨٣ كمنظمة دولية إقليمية غير حكومية للدفاع عن حقوق الإنسان وحرياته الأساسية فى الوطن العربى *مقرها الرئيسى بالقاهرة بموجب اتفاق مقر مع الحكومة المصرية *حاصلة على الصفة الاستشارية بالمجلس الاقتصادى والاجتماعى للأمم المتحدة.

رئيس مجلس الأمناء: أ. جاسم القطامى

نائب الرئيس: د. أحمد صدقى الدجاني

الأمين العام: أ. محمد فائق

المقر الرئيسى: ٩١ شارع الميرغى -

مصر الجديدة القاهرة ١١٣٤١ ج.م.ع

ت : ٤١٨١٣٩٦ - ٤١٨٨٣٧٨

فاكس: ٤١٨٥٣٤٦

بريد إلكتروني:

aohr@link.net

موقع الإنترنت:

www.aohronline.org

الاشتراكات السنوية للعضوية:

الكويت ٢٥ ديناراً الأردن ١٦ ديناراً

مصر ٥٠ جنيهاً المغرب ١٦٦ درهم

تونس ١٦ ديناراً بقية الأقطار ٥٠

دولارا أمريكياً تحول الاشتراكات

والتبرعات بشيكات أو صكوك أو حوالات

باسم المنظمة إلى البنك الوطنى المصرى

- فرع ثروت حساب جارى ٥٨١٨٣٥

Alwatany Bank of Egypt Sarwat.

Account 581835

أو البنك العربى بسويسرا

Arab Bank (Switzerland)

Account 201738